الإتحاد الاوروبي

ينتظر أن تقي أسواق الإتحاد من تقلبات «الدولار» و«الين»

الـوحـدة الـنقـديـة سـنـة ١٩٩٩

■ أكد ايف تهيبودي سيلغي، مفوض الشؤون المالية والإقتصادية في «الإتحاد الأوروبي» ان الوحدة النقدية التي ستتم قبل السنة ١٩٩٩، ستسهم في إستقرار النظام النقدي العالمي وتحمي السوق الأوروبية من «التقلبات العنيفة» التي يثيرها تغير اسعار الصرف في المناطق النقدية الأخرى.

وقال المفوض الأوروبي ان مشكلة اسم العملة الأوروبية الموحدة المتداولة الآن باسم وحدة النقد الأوروبية (ايكو) ستحسم في اجتماع القمة الأوروبية نهاية السنة الجارية في مدريد.

ولم تتفق الدول الأعضاء بعد على اسم العملة التي تثير حساسية كبيرة خصوصاً لدى الرأي العام الألماني

ويصعب على الألمان التضحية بالمارك الألماني رمز قوتهم الإقتصادية لصلحة قيام عملة أوروبية موحدة سيتم اصدارها قبل نهاية ١٩٩٩ ولا يعرفون بعد تأثيرها الحقيقي.

ويجري تداول وحدة النقد الأوروبية (كل ايكو يساوي ١,٢٧١ دولار) في متاجر تبيع الهدايا في العاصمة الأوروبية بروكسيل، وفي بعض فنادق ستراسبورغ. وبامكان المواطن الأوروبي منذ سنوات وضع مدخراته بنقد «ايكو» ويجري التداول به في أسواق الأوراق المالية. ويشكل احدى عملات تداول «البنك الأوروبي للإستثمار».

وقال مفوض الشؤون المالية والإقتصادية، ان إصدار العملة الواحدة سيقي السوق الأوروبية من تقلبات العملات الكبرى خصوصاً تقلبات «الدولار» و«الين». وشدد على ان العملة الموحدة ضرورة تكمل وحدة السوق الداخلية وتسهل خفض الكلفة بالنسبة إلى المؤسسات الإقتصادية وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة.

وتتسبب التقلبات النقدية في خلل كبير بين إقتصاديات «الإتحاد الأوروبي»، وقال دي سيلغي أن عدداً كبيراً من ممثلي المؤسسات الإقتصادية جاءوا إلى مقر المفوضية، اثناء تقلبات الربيع الماضي، للمطالبة بالإسراع في إصدار العملة الموحدة.

وتقدر نفقات التعاملات النقدية بنحو ٤٠ مليار مارك في السنة، تتكبدها المؤسسات الإقتصادية. كما ان تداول العملة الموحدة سيساعد على تحسين أوضاع الموازنات العامة.

ويتوقع ان تشارك الدول الأعضاء كافة في العملة الموحدة لأسباب قانونية، كما هي الحال بالنسبة الى الدنمارك وبريطانيا، وعدم التزامهما بمقتضيات الوحدة في «معاهدة ماستريخت»، ولأسباب مالية بالنسبة إلى غالبية الدول الأعضاء.

وتستجيب أقلية من أعضاء الإتحاد لشروط خفض التضخم إلى اقل من ٣ في المائة والعجز العام عند ٣ في المائة. ولا يستبعد ان ينضم إلى الوحدة النقدية سنة ١٩٩٩ كل من المانيا وفرنسا، ودول «البنلوكس» الثلاث. وقال مفوض الشؤون المالية والإقتصادية ان سيناريو الوحدة النقدية يقتضي اصدار العملة الموحدة في مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ والمساواة بين المؤسسات النقدية والمصرفية للدول الأعضاء. وسيعلن الزعماء الأوروبيون عند اقتراب الموعد النهائي الدول التي ستنضم إلى العملة الموحدة وموعد بدء «البنك المركزي الأوروبي» عمليات سك العملة المعدنية والنقدية. ويلي هذه المرحلة الإنتقالية بدء الوحدة النقدية من الناحية التطبيقية بتحديد قيمة كل عملة أوروبية سيتم دمجها في العملة المشتركة حتى يتم تحويل السياسات النقدية للدول الأعضاء وسياسات الصرف والديون العامة الى العملة الواحدة.

وينتظر المتعاملون في البورصة «الإشارات السياسية» عن مدى تصميم الدول الأعضاء وقدرتها على الإستجابة لشروط الوحدة وموعد بدئها الحقيقي.

ويستكمل مسار الوحدة النقدية بعد ثلاث سنوات من بدايتها الحقيقية بتعميم استخدام العملة الواحدة على شكل واسع سنة ٢٠٠٢.

اسبانيا

لأن انحباس المطر الطويل قضى على الزرع فيها

٣٠ مليار دولار لإرواء عطش المناطق الجنوبية والشرقية

■ نبل اللوز واسودت حباته وتعرت الأشجار حيث حبس المطر للسنة الخامسة على التوالي.

والوضع اسوأ ما يكون في «مرسية» أحد أقاليم الفاكهة والخضر الرئيسية في أسبانيا.

ومن المنتظر ان يعاني الإقليم أدنى معدل من الأمطار هذه السنة مما أصاب مزارعين باليأس وأجبرهم على تلويث ارضهم باستخدام المياه الجوفية المالحة.

ويجرب المزارعون طرقاً جديدة لإنقاذ ما تبقى من أشجار قليلة يمكنهم ريها، لقد شذبوا اشجار الخوخ مبكراً لانتزاع كل الأوراق غير الضرورية وازالوا النباتات التي تمتص الماء والرطوبة. كما لجأوا إلى إحاطة بعض الأشجار ببيوت خضراء مسقوفة بالبلاستيك لتجنب تسرب الرطوبة إلى الخارج.

وكبدت خمس سنوات متتالية من الجفاف المنطقة خسائر جسيمة، وفي حوض نهر «شقورة» هجر مزارعون اراضي يبلغ اجمالي مساحتها ١٢ الف هكتار (٣٠ الف فدان) خلال الأعوام الثلاثة الماضية مما أصاب ١٠ الاف شخص بالبطالة.

وبدأ المزارعون يحفرون عدداً كبيراً من الآبار لإستخراج المياه الجوفية، كما حصلوا على وعود بحصولهم على نحو ١٠٠٠ هكتومتر مكعب (نحو ٢٢٠ مليار غالون) من الماء سنوياً من نهر «التاجة» عن طريق قناة جديدة. وكانت تمت زراعة مساحات كبيرة اعتمادا على وفرة المياه او وعود بتوفيرها. وعند استكمال حفر القناة ووصول مياه نهر «التاجة» الى المنطقة سنة ١٩٧٩ كانت الأراضي زرعت بالفعل وأصابها العطش. كما ان الماء لم تصل بالكميات المطلوبة.

وازداد الوضع سوءاً بأن كمية الأمطار التي سقطت هذا الموسم على حوض نهر «سيغورا» لا تزيد على عشر معدل قياسي من الأمطار في موسم ١٩٤٦/ ١٩٤٧.

ولم تسقط امطار بكميات معقولة حتى نهاية ايلول/ سبتمبر سيكون أدنى متوسط منذ عام ١٩٣٠ فبات المزارعون يواجهون مشكلة مزدوجة مطراً قليلاً وإسرافاً في إستغلال المياه الجوفية.

وبغض النظر عن نوعية المياه الرديئة فإنها تضر بالأرض مما يعادل رشها بنحو ٥٠٠ الف طن من الملح سنوياً.

وفي نظر الخبراء أصبحت المنطقة تحتاج الى سيول لتعويض كميات المياه التي حرمت منها على مدى السنوات الماضية.

والإحتمالات كئيبة بالنسبة إلى مزارعي «مرسية» الذين يشكلون واحداً على ثمانية من اجمالي القوة العاملة.

وتوجد حلول لمشكلة المياه لكنها جزئية، منها خطة للحكومة لتحويل مياه من الشمال والغرب حيث وفرة الأمطار الى الجنوب والشرق حيث الجفاف، لكن الخطة تكلف نحو ٣,٥ تريليون بيزيتا (٣٠ مليار دولار) ولن تستكمل قبل ٢٠ سنة.

ويتداول الخبراء بعض الإقتراحات الأخرى للتخفيف من حدة الأزمة، منها تطوير نحو ٥٠ الف هكتار (١٢٥ الف فدان) من الأراضي الزراعية وزيادة كميات المياه الموجهة إلى المنطقة من نهر «التاجة» وبناء المزيد من معامل تحلية المياه.

وحتى ينهمر المطر او تزداد كميات مياه «التاجة» ستبقى بساتين الفاكهة صفراء وتموت أوراقها عطشاً.

بريطانيا

عدد العاطلين عن العمل ارتفع إلى ٢,٢٣ مليون

الإنتعاش الضعيف للإقتصاد يهدد بعودة الركود

■ على مدى السنتين الفائتتين كان صانعو السياسة يشيدون بانتعاش نشط للإقتصاد البريطاني على انه يؤذن ببداية عصر ذهبي جديد يتسم بانخفاض التضخم ونمو قوي وصادرات قياسية مرتفعة.

لكن الآن وقبل ان يتخلل الإنتعاش جميع مستويات الإقتصاد فإن اجراس الإنذار تدق مهددة بان تبقي وزير المالية البريطاني كينيث كلارك ساهراً طوال الليل.

فارقام البطالة لشهر تموز/يوليو الماضي جعلت القشعريرة تسري في بدن «حزب المحافظين» الحاكم الذي لا يحظى في الأصل بشعبية مع ارتفاع إجمالي عدد العاطلين الذي انخفض على مدى ٢٣ شهراً على التوالي بلغ ١,٧٠٠ إلى ٢,٢٣ مليون عاطل.

وتشتد حاجة «المحافظين» إلى سماع انباء اقتصادية سارة لتساعدهم على اجتذاب أصوات الناخبين ثانية في الوقت الذي تظهر استطلاعات الراي تفوقاً واضحاً «لحزب العمال» المعارض في إستطلاعات الرأي قبل الإنتخابات العامة المقرر اجراؤها بحلول ايار/ مايو ١٩٩٧

لكن حتى الإقتصاديين الذين تنبأوا في بداية السنة بقفزة أخرى في النمو الإقتصادي بداوا في تقليل توقعاتهم تدريجاً مع عدم تحقق طفرة متوقعة في إنفاق المستهلكين في بريطانيا.

ويقول الخبراء الآن انه من المرجح ان ينمو الإقتصاد بنسبة ثلاثة في المائة فقط السنة الحالية إنخفاضا من اربعة في المائة تقريباً سنة ١٩٩٤.

ويلقي «حزب العمال» بتبعة الإفتقار الى ثقة المستهلكين على سياسات الوظائف التي ينتهجها «حزب المحافظين»! فقد قال اندرو سميث وهو واحد من المتحدثين باسم «حزب العمال» في الشؤون الإقتصادية، عن بيانات الوظائف، «إن ميراث سياسات «حزب المحافظين» هو حلقة هبوطية مفرغة».

وتابع قائلا: «انعدام الأمن يؤدي إلى إنعدام الثقة وهو ما يعني خوف المستهلكين من انفاق الأموال».

وكان رد الحكومة البريطانية انها جعلت الأيدي العاملة البريطانية تتمتع بمرونة اكبر بما يسمح للبلاد بأن تنافس في السوق العالمية. ويتفق الإقتصاديون على ان هذا حدث بالفعل الا انهم يقولون ان الإقتصاد سيعاني من صعوبات ما لم يرتفع معدل الإنفاق.

وسوق المساكن على شفا الإنزلاق مرة ثانية إلى الركود مع انخفاض الأسعار يومياً، وهذا يبعث على مخاوف جديدة لدى المستهلكين. وسوق المساكن في بريطانيا يشكل هاجساً قومياً في بلد يمتلك فيه ثلثا السكان بيوتهم.

وحتى الآن، فإن الإنتعاش اعتمد على الصادرات في تحسين الوضع الإقتصادي، الا ان الطلبيات الأجنبية التي بثت حياة جديدة في قاعدة التصنيع المتقلصة في بريطانيا بدأت تفقد قوتها الدافعة.

وليس مفاجأة ان يرتفع اجمالي عدد العاطلين وان يبقى المستهلكون في وضع بائس بقية العقد الحالي في الوقت الذي يخشى فيه العديد من الإقتصاديين ان يفتقر الإنتعاش إلى قوة الدفع سريعاً.

لكن الجانب المشرق من الصورة الإقتصادية الضعيفة هو ضعف معدل التضخم على مستوى المستهلكين، إذ سجل معدل التضخم في اسعار مبيعات التجزئة ادنى المستويات منذ سنة ١٩٦١ على الرغم من زيادات قوية في اسعار الجملة.

لكن بنك انكلترا (المركزي) الذي يقود مكافحة التضخم في بريطانيا مازال يستشعر مشاكل تضخم في الطريق، وحث مرارا كلارك على زيادة أسعار الفائدة. لكن كلارك فضل أن يترك اسعار الإقراض الأساسية من دون تغيير عند ٦,٧٥ في المائة.

ويركز البنك المركزي البريطاني على المدى الطويل. ويقول محللون ان الحكومة البريطانية ستفضل قبول المخاطر المتعلقة بالتضخم على إستثارة الناخبين بزيادة كلفة القروض العقارية.

وبدلا من زيادات غير مستساغة في أسعار الفائدة فإن من المعتقد ان كلارك يركز على خليط من التخفيضات الضريبية وان أمكن تخفيض أسعار الفائدة بحلول نهاية السنة الحالية.

المخاوف من فوز «العمال» تسبب هجرة الأموال

■ ذكرت غير جريدة بريطانية موالية لحزب المحافظين الحاكم ان مخاوف من وصول «حزب العمال» المعارض إلى الحكم في الإنتخابات النيابية المقررة في أيار/ مايو ١٩٩٧ أدت الى قيام اثرياء اجانب يقيمون في بريطانيا باخراج كميات كبيرة من اموالهم إلى حسابات في الخارج. وحسب هذه الجرائد تم إخراج ملياري جنيه إسترليني من اموال كانت مودعة في مصارف بريطانية، وهي تعود لأثرياء لهم حق الإقامة في المملكة المتحدة، وإعادة ايداعها في مصارف وصناديق استثمار «اوف شور» خلال الربع الثاني من السنة الحالية المنتهي في نهاية حزيران/يونيو الماضي.

وعزت هذه الصحف سبب هذا التدفق المالي الى مخاوف هؤلاء الأثرياء من نجاح «حزب العمال» المتوقع في الإنتخابات وبدء تطبيق برنامجه لزيادة ضريبة الدخل وفرض ضريبة إضافية على عوائد الإستثمار واخرى على إجمالي الثروة.

وحسب جريدة «صنداي تلغراف» المؤيدة «لحزب المحافظين» الحاكم، فقد تم اخراج ١,٧ مليار جنيه إسترليني (٢,٧ مليار دولار) خلال الفترة المذكورة لإستثمارها في صناديق استثمار في جزيرتي «جيرسي» و«غيرنسي» الشهيرتين باعفاءاتهما الضريبية وقوانينهما المتساهلة وكانت هذه هي المرة الاولى منذ سنة التي تشهد فيهما الجزيرتان تدفقاً صافياً للاموال المتوجهة إلى صناديق الإستثمار.

كما ازدادت الودائع في بنوك «جيرسي» بمقدار ٧ مليارات جنيه (١٠,٢ مليار دولار) خلال الفترة نفسها وذلك مقارنة بـ ٦,٣ مليار جنيه تدفقت إليها قبيل انتخابات سنة ١٩٧٩ عندما كانت هناك مخاوف من فوز «حزب العمال» بفترة حكم ثانية.

وتشير التقديرات إلى ان ٢٥٠ ألفاً من الأثرياء الأجانب، بينهم عدد كبير من العرب، يتمتعون بحق الإقامة في بريطانيا. ويقدر إن الإنفاق السنوي للواحد منهم يصل إلى ٢٥٠ الف جنيه (٤٠٠ الف دولار). وهؤلاء يدفعون للحكومة البريطانية ضرائب على الدخل الذي يحققونه داخل المملكة المتحدة وليس على إجمالي دخلهم المتحقق في أماكن أخرى.

ويقدر ما يدفعه هؤلاء من الضرائب بخمسة مليارات جنيه (٨ مليارات دولار) سنوياً اي ما يساوي ٢,٥٪ من إجمالي عائدات بريطانيا الضريبية. يذكر انه لغاية الآن لم توافق الحكومات البريطانية المتعاقبة على مطالب بأن تطبق الإنموذج الأميركي للضرائب الذي يقضي بأن يدفع المقيم في بريطانيا، مواطناً كان أم اجنبياً، ضريبة عن دخله بغض النظر عن المكان الذي تحقق فيه هذا الدخل.

كما رفضت الحكومات البريطانية فرض ضرائب على الملوك والأمراء المستقلين الذين لهم استثمارات فيها. يذكر ان عدداً من ملوك وأمراء وشيوخ الدول العربية وخصوصاً النفطية، لهم إستثمارات واسعة في بريطانيا وكلها معفاة من الضرائب تبعاً للتقليد البريطاني القائم على أساس ان ملكا لا يمكن ان يفرض ضريبة على ملك اخر.

باكستان

بنظير بوتو تحاول إيقاف اعمال العنف واعادة الثقة إلى المستثمرين الأجانب

كراتشي تكتوي بنار المهاجرين

■ لا يكاد يمر أسبوع على كراتشي إلا ويقفل أصحاب المتاجر متاجرهم. وتنطلق أعمال العنف والحرائق وإطلاق الرصاص في شوارع الضواحي الفقيرة في المدينة حيث تتحصن «حركة مهاجر قومي» وهي جماعة سياسية عرقية تدعو بإستمرار إلى الإضراب في عاصمة باكستان التجارية وتحرض على اعمال العنف.

لكن العنف في كراتشي، الذي يتخذ في المقام الأول شكل تبادل النيران بين رجال «حركة مهاجر قومي» وبين رجال قوى الأمن الباكستانية، ولا يقتصر على هذا التبادل فقط، بات يؤثر في باكستان كلها، فاعمال التوقيف والعنف في هذه المدينة تؤذي الإقتصاد الباكستاني و«تردع» المستثمرين المحليين والأجانب على السواء.

والمعلوم ان كراتشي تتدبر ٨٠ في المائة من تجارة البلاد وتضم معظم صناعاتها وتدفع للدولة ٦٠ في المائة من الضرائب التي تجبيها من باكستان كلها.

وفي اعتقاد المسؤولين في «فيديرالية الغرف التجارية والصناعية الباكستانية»، ان ثلث المصانع في كراتشي توقف عن الإنتاج تماماً بسبب أعمال العنف في المدينة، وان بعض الشركات الناشطة في مجال الصناعات الخفيفة يبحث عن مقر جديد له إلى الشمال من البلاد.

لكن المستثمرين الأجانب، الذين سبق لهم والتزموا بتنفيذ مشاريع كبيرة، ماضون في النشاط، ومن هؤلاء المستثمرين شركة «أي سي أي» البريطانية وشركة «يونيليفر» الهولندية البريطانية، التي تنوي إنشاء مصنع جديد لبودرة «وولز» في باكستان.

لكن المستثمرين المحتملين الجدد يرتدون عن البلاد، وبات أكثر من نصف غرف الفنادق التجارية غير مشغول في حين كانت هذه الغرف مشغولة بالكامل تقريباً منذ سنة. ويقول خبير اقتصادي غربي: «إذا تحولت كراتشي إلى كارثة فلن تتمكن الحكومة من إعادة اقتصاد باكستان الى سكته الطبيعية المتعافية».

ويعتبر العنف في كراتشي اكبر ما تواجهه بنظير بوتو، رئيسة الحكومة، من تحديات بعد مرور سنتين على تسلمها الحكم، فلم تواجه حكومة باكستانية منتخبة من قبل تهديداً عنفياً ومباشراً متأتياً من الشكوى المريرة التي ترفع بها عقيرة «مهاجري كراتشي» وهم الذين هاجروا من الهند بعد تقسيم شبه القارة الهندية سنة ١٩٤٧، والذين ربما باتوا يشكلون حالياً نحو ٤٠ في المائة من سكان كراتشي.

ويتزعم «حركة مهاجر قومي» الطاف حسين الذي يتمتع بنفوذ كبير ويتخذ من لندن منفى له. وتحظى هذه الحركة بتأييد وعطف كبيرين من «مهاجري كراتشي»، لكن الحركة قررت هذه السنة ان تبدأ الإعراب عن شكواها القديمة العهد بالعنف المسلح في شوارع الضواحي التي ينزل فيها «المهاجرون».

وتقول الجماعة، ان المهاجرين يفتقرون الى التمثيل السياسي الكافي في المدينة وانهم يعانون تمييزا ضدهم في سوق العمالة، وان الحكومة تلاحق زعماء الحركة وكأنهم مجرمون عاديون.

وبصرف النظر عما اذا كانت هذه الشكاوى محقة، ادى لجوء «حركة مهاجر قومي» إلى السلاح كرد فعل لا مساومة أو مهاودة فيه من الحكومة. ففي مواجهة تفاقم العنف في الأشهر الثلاثة الأخيرة عمدت حكومة باكستان الى توقيف نظام الهاتف الخليوي (النقال) عن العمل بغية تعطيل نظام الإتصال الذي كانت تعتمده «حركة مهاجر قومي» ثم بدأت توقيف المشتبه بهم.

وتصر بنظير بوتو على ان حملتها تستهدف عناصر معينة محددة لكن المراقبين المستقلين يقولون ان هذه الحملة أدت الى توقيف الآلاف من المشتبه فيهم.

ووجهت الجماعة الحريصة على حقوق الإنسان انتقادات الى ما قامت به حكومة باكستان التي افلحت مع ذلك في التخفيف من حدة العنف في النصف الثاني من الشهر الماضي. وتحسنت مشاعر رجال الاعمال قليلاً وسجلت بورصة كراتشي عودة متواضعة الى العافية.

ويبدو ان بنظير بوتو كسبت بعض المتنفس، كما يبدو ان الشائعات التي راجت في وقت سابق من السنة الجارية حول احتمال سقوطها وحكومتها خفت كثيراً او تبددت.

لكن مع ذلك كله يبقى على حكومة بوتو تنفيذ المهمة الأصعب وهي العثور على صيغة سياسية تضع حداً لشكاوى حركة «مهاجر قومي».

وكانت حكومة باكستان بدأت محادثات مع رجال الحركة لكن هذه المحادثات لم تتناول حتى الآن إلا المسائل التي لا اهمية لها مثل اذا ما كان على حكومة باكستان ان تسمي معارضيها «حركة مهاجر قومي» او «جماعة الطاف» وهي التسمية التي لا تروق أبداً للمتفاوضين بإسم الحركة.

ويعرب عدد كبير من المراقبين عن شكه في احتمال تطرق هذه المحادثات الى المسائل المهمة، إذ ان السيدة بوتو تصر على وجوب توقف رجال الحركة عن اعمال العنف والقتل قبل أن تعالج شكاوى الحركة.

ويبدو أن استراتيجية الحكومة تتمحور حول التفاوض مع كبار رجال الحركة في كراتشي والتسبب بهذا في فصل هؤلاء عن زعامة الطاف حسين، الذي يواجه سبعاً وعشرين تهمة بأعمال إجرامية في باكستان، لأنه أمر، على ما يقول الإتهام، بتعذيب معارضيه، وارتكب اعمالاً إجرامية أخرى.

لكن فصل الطاف حسين عن الجماعة لن يكون سهلاً أبداً بالنظر إلى ما يتمتع به من شعبية بيّنة بين «مهاجري كراتشي». ويقول احد رجال الأعمال: «يوجد من هو على استعداد للموت في سبيل الطاف حسين».

لكن يبدو ان حكومة بنظير بوتو مصرّة على الا تتفاوض حول المسائل المهمة الا بعد ان تفلح في فرض السلام والإستقرار، مما يعني تحطيم «حركة مهاجر قومي» كقوة محاربة في الشوارع، ما لم يتوقف إطلاق النار.

وترتبط حظوظ بنظير بوتو وحظوظ إقتصاد باكستان معاً بفلاح مهمة فرض السلام، وهي المهمة المكلف بتنفيذها ما يزيد على ٧٠ الفاً من قوى الأمن في البلاد.

عودة إلى فضيحة «بنك الإعتماد والتجارة الدولي»

الصراع العالمي مع الفساد

■ لأن الجميع تقريباً نسوا، فإننا دائما نعتذر عن اهتمامنا المستمر بفضيحة «بنك الإعتماد والتجارة الدولي» (BCCI) بدل فضائح أقرب مثل صفقة كتاب نيوت غينغريتش وتخلف بوب باكوود.

ذلك أن ما يمثله «بنك الإعتماد والتجارة» في النهاية هو تجسيد المشروع الجرمي الإتمونجي للقرن المقبل، فهو مؤسسة لا تنتمي إلى دولة قامت بسلب عشرة مليارات دولار من مختلف المودعين في أنحاء العالم، وغسلت الأموال، وأفسدت الحكومات وتعاطت مع الإرهابيين وتجار المخدرات.

وفي الولايات المتحدة، تمكن المحتالون في «بنك الإعتماد والتجارة» بطريقة من الطرق من شراء أكبر بنك في عاصمة البلاد، بالإضافة إلى بنوك أخرى في ست ولايات أخرى على الأقل.

إن الصراع العالمي مع الفساد هو قصة من أكثر القصص إثارة في زماننا. فالفضائح المالية قد أدت إلى سقوط الحكومات في إيطاليا واليابان وفرنسا. وبائعو المخدرات من أصحاب الإدعاءات الفرعونية يمارسون نفوذاً كبيراً في مجالس الدولة في كولومبيا والمكسيك ونيجيريا وتايلاند. وتنشأ الآن عصابات إجرامية قوية في روسيا والصين. وشريان الحياة لجميع هذه المشاريع هو المال بطبيعة الحال. والجهاز المصرفي العالمي يجد نفسه في وقت واحد عرضة للعصابات الإجرامية ونقطة مراقبة مهمة ضدها.

ولذا، نود أن نعرف تماماً ماذا حدث في «بنك الإعتماد والتجارة»، وبشكل خاص كيف استطاع ان يخترق المصارف الأميركية. فهذا ما لسنا نعرفه معرفة مقنعة.

فقد وضع العرب والباكستانيون الذين كانوا يديرون البنك على رأس مسعاهم في أميركا كلارك كليفورد، الشخصية المرموقة في واشنطن وشريكه، روبرت ألتمان لإدارة الشركات المسيطرة على «فيرست أميركان بنك» في العاصمة الأميركية. وأصبح أهل الحل والربط في الحزبين الجمهوري والديموقراطي مستفيدين من كرم «بنك الإعتماد والتجارة الدولي». وبطبيعة الحال، شكل ذلك حافزاً قوياً للتقليل من أهمية القضية عندما توقف البنك توقفاً مدوياً في سنة ١٩٩١.

وقد نجح هذا الجهد نجاحاً كبيراً. وعندما تقدم روبرت مورغانتو، المدعي العام في مانهاتن، باتهامات جنائية، أسقط إسم كليفورد من القضية بحجة مرضه وتقدمه في السن. وبرئت ساحة ألتمان في محاكمة جزائية جرت في نيويورك. ومن الصعب معرفة السبب بدقة لأن الإفادات تبقى مغلقة بموجب قوانين نيويورك العجيبة وربما غير الدستورية.

وفي حين استمرت الإجراءات القانونية تجرجر أذيالها، فقد المجتمع الصحافي إهتمامه بتهم معقدة وغائمة. لقد أقفلت القضية كما يبدو.

لكن في أعماق شهر آب/ أغسطس جاء برهان على صدق المثل القائل: «إن الأمر لا ينتهي إلا متى انتهى». ففي دعوى مدنية ضد كليفورد وألتمان وغيرهما... في محكمة أميركية في مقاطعة كولومبيا أبطلت القاضية جويس هانس غرين المطالب الإجرائية بإلغاء الإتهامات بموجب القانون العام بالإحتيال وسوء التصرف والتآمر والمسلكية العصابية. وأبطلت الإعتراضات على العضو المؤتمن الذي تقدم بالإتهامات والقائلة بأنه تجاوز صلاحياته. وبأن «فيرست أميركان بنك» أفتقر إلى السمعة الحسنة. وبأن المهلة القانونية قد انقضت. وبأن الإدعاء أخفق في تقديم إتهامات دامغة ضدهم.

كل هذه الحجج ضربت بها القاضية غرين عرض الحائط، وأمرت بأن تتحرك قضية «بنك الإعتماد والتجارة» الدولي سريعاً إلى التحقيق والمحاكمة.

إن ذلك خبر سار جداً لأي شخص يساوره القلق من الفساد الكبير. فالمحاكمة المدنية تفتح المجال واسعاً للوصول إلى الحقيقة أخيراً حول قضية «بنك الإعتماد والتجارة الدولي». إننا نحب أن نعرف أكثر بكثير، مثلاً، عن كيف استطاع كليفورد وألتمان الحصول على موافقة «مجلس الإحتياطي الأميركي» (البنك المركزي) بشأن شراء «فيرست أميركان بنك» من قبل الأشخاص الذين كانوا واجهة لـ «بنك الإعتماد والتجارة الدولي». فقد كانت هناك تلميحات، مثلاً، بأن المحلفين في نيويورك برأوا ألتمان لأنهم استنتجوا أن البنك المركزي لم يكن مخدوعاً، بل كان يعرف من هم المالكون الحقيقيون.

إن الدعوى المدنية المتجهة الآن إلى المحاكمة هي نتيجة لدأب العضو في مجلس أمناء «فيرست أميركان» هاري أولبريت بمساعدة المدعي العام مورغانتو ووزارة العدل.

والمعروف ان الدعوى قد أسفرت عن تسويات مالية بحدود ٣٥٠ مليون دولار منها:

- ٢٣٩ مليون دولار من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، (بصفته مالك اكثرية أسهم البنك المنهار)، ومن أفراد آخرين في العائلة الحاكمة في أبوظبي.
- ٢٧ مليون دولار من كمال أدهم الرئيس السابق لجهاز الإستخبارات السعودية.
- ١٠ ملايين دولار من خالد بن محفوظ أحد كبار المصرفيين السعوديين.

وقد استرجع أولبريت وزملاؤه، بالإضافة الى بيع «فيرست اميركان بنك»، حوالى ١,٤ مليار دولار لصندوق الأمانة للتعويض على المتضررين المغرر بهم في أنحاء العالم.

وكما نشير دائماً، هناك أيضاً صلات عديدة محيرة بين قصة «بنك الإعتماد» وفضيحة «وايتووتر»، التي تخيم فوق الرئيس كلينتون. فالمحاولة الأولى من قبل «بنك الإعتماد» لشراء «فيرست أميركان» جرت في أركنساس على يد شركة الإستثمار الكبرى «ستيفنس إنك». كما أن جاك رايان، أحد المسؤولين في «البنك المركزي» وأكثرهم اهتماماً بإقرار شراء «فيرست اميركان» كان (ولا يزال) رئيس شركة «ريزوليوشن تراست» عندما تقدمت المحققة جين لويس بدعواها ضد «ماديسون غارانتي» الشركة المالية المعنية بفضيحة «وايتووتر».

ومع أنه لا يوجد دليل بعد على علاقة «بنك الإعتماد» بالعمليات التي جرت عبر مطار «مينا» في أركنساس، إلا انه يبدو انهما تعاطيا في العالم السفلي ذاته القائم على غسل الأموال والمخدرات ووكالات الإستخبارات.

إن لجان الكونغرس، حتى تحت السيطرة الجمهورية، ما فتئت تتردد في فتح النواحي الأوسع من فضيحة «وايتووتر». وربما كان ذلك لأن السناتور داماتو قد تحول إلى رجل دولة، أو ربما لأن تحقيقاً أوسع من شأنه أن يلطخ الجمهوريين أيضاً إضافة الى الديموقراطيين. ويجب أن يعلم الحزب الجمهوري ان الناخبين القرفين من واشنطن يريدون من ينظف البيت ويدع الأمور تقع أينما وقعت، وانهم سوف يجدون جهات أخرى يلجأون إليها إذا لم يلب الجمهوريون رغباتهم. وبعيداً عن واشنطن وخارج السياسة الحزبية، هناك أناس مثل هاري أولبرايت يتابعون واجباتهم بدأب. وإذا قدر لنا يوماً أن نعرف القصة الكاملة لبنك الإعتماد والآخرين، فذلك لأن تنوع النظام الحكومي الأميركي وتعدده يعطي ذلك قوة دفع هائلة.

عن «وول ستريت جورنال»

القلق من التحكيم يردع الإستثمارات

شكوك في النزاعات في دولة الإمارات

ما زالت إمكانيات العمل امام الشركات الغربية في دولة الإمارات قوية. وقد اجتنبت دولة الإمارات العديد من المصاعب التي تعرض إليها جيرانها في الخليج، بما في ذلك العجز المتوقع في الميزانية السعودية بمقدار ٤ مليارات دولار، نتيجة لحرب الخليج وهبوط أسعار النفط.

وتبدو مشاريع البناء في دبي وابوظبي واضحة للعيان، والأموال العامة تتدفق على مشاريع البنية التحتية، وعمليات التخصيص تكتسب زخماً. ويجري الترويج كثيراً لإجتذاب الإستثمارات الخارجية. وقد نجحت المنطقة الحرة في جبل علي في دبي نجاحاً باهراً بحيث يجري التخطيط لمنطقة حرة ثانية قرب المطار.

ومع ذلك تبقى هناك شكوك في طبيعة اجراءات حل النزاعات التي تكتنفها الحماية ومن الصعب اكتناهها وتوقع نتائجها. وقد حاولت غرف التجارة المحلية تحسين الوضع باقامة مراكز للتحكيم كمركز ابوظبي الذي أقيم في ١٩٩٣، ومركز دبي الذي أقيم في ١٩٩٤. غير ان كثيرين من المحامين الغربيين ما زالوا غير مقتنعين بأن هذا يقدم بديلاً مرضياً عن التحكيم على يد غرف التجارة الدولية او عن محكمة لندن للتحكيم الدولي.

كما إن التنفيذ داخل الإمارات لأي عطاء يحصل عليه في مكان آخر أمر غير مؤكد البتة. ويقول محام بريطاني مركزه دبي: «نصيحتي هي عدم اللجوء إلى القانون في دولة الإمارات، وعلى الشركات أن تواجه الحقيقة من حيث ان المخاصمة القانونية على الطراز الغربي لا تصح هنا».

وقد تأكد الأمر أخيراً بقرار اتخذته محكمة التمييز التي هي أرفع محكمة في دبي، بأن الأحكام الأجنبية لا تطبق في دولة الإمارات حتى ولو كانت نهائية. وقد قضت محكمة الإمارات بأنه حيث تكون للمحاكم المحلية صلاحية البت بالموضوع، فإنه من المستحيل تنفيذ حكم أجنبي.

وهذا يعني عملياً أن الأفرقاء غير الإماراتيين في أي نزاع يجب أن يفكروا في التقاضي في المحاكم المحلية، وأن يلجأوا إلى التحكيم المحلي، أو يواجهوا عدم تنفيذ حكم أجنبي لصالحهم - وإلا فإنه عليهم أن يجتنبوا النزاعات ويلجأوا إلى حل المسائل تجارياً. ويقول محام بريطاني آخر في دبي: «هذا بصراحة قرار بمثابة كارثة. انه يتغلغل إلى جذر المسألة الرئيسية المتعلقة بنجاح دولة الإمارات في اجتذاب الإستثمارات من حيث ثقة الشركات الغربية بالنظام القضائي».

غير انه يشير من ناحية ثانية إلى أنه ليس هناك سابقة في النظام القضائي للإمارات من حيث أن هذه القضية لن تكون ملزمة بحد ذاتها في نزاعات مشابهة.

وهناك امكانية للتنازع في مجالات عديدة، واحد منها يصفه جيف ويستر في مكتب المحامين البريطانيين الين اند أوفيري في دبي بقوله: «هناك قوانين مطبقة في جميع انحاء الخليج لحماية الوكلاء التجاريين. وفي دولة الإمارات توجد نصوص قانونية مفادها أنه حيث يعين الأصيل الأجنبي وكيلاً محلياً، فإن الوكيل، وبصرف النظر عن منطوق العقد، يصبح مطلق الصلاحية في دائرة تعيينه. وأي انهاء لإتفاق الوكالة بغير سبب، او عدم تجديده عند انتهاء مفعوله من قبل الأصيل، يحتم دفع تعويضات للوكيل. والمنتوجات التي تشملها الوكالة والمستوردة إلى دائرة الوكيل وحيث لا يكون هو متلقي الشحنة باسمه، يجوز للوكيل حجزها لدى الجمارك».

والنظام القضائي في دولة الإمارات من غير الممكن توقع أحكامه مثل قضاته الذين يأتي كثيرون منهم من دول أخرى، وفطنتهم التجارية غير مضمونة. ومع أن هناك خطوات لتشجيع قيام جسم قضائي محلي، فإن اي تغيير في هذا الإتجاه سوف يكون بطيئاً وتدريجياً.

وبالنسبة الى الشركات الغربية التي تواجه التقاضي في دولة الإمارات، تتفاقم هذه الغوامض نظراً الى ان أمد الدعاوى يطول كثيراً، ولأنه على وجه العموم غير ممكن إسترداد التكاليف القانونية، مما يعني ان المدعى عليهم لا يشعرون بضرورة التسوية.

ومما يعقد تعقب موجودات الخصم اثناء التقاضي ندرة السجلات العامة في دولة

الإمارات. يضاف إلى ذلك، ان محاكم الإمارات غالباً ما تحيل القضايا إلى خبراء تقع تلك القضايا خارج اختصاصهم في كثير من الحالات. ومع الأسف، فإن هؤلاء الخبراء ايضا يبتون أحياناً في مسائل قانونية.

ويواجه القطاع المالي مخاطر التقاضي إلى درجة أن مصارف غربية عديدة لا ترغب في إقامة مكاتبها الإقليمية الرئيسية في دولة الإمارات. ومن الدعاوى التي شهدتها ابوظبي أخيراً واحدة حكم فيها بأن تجارة العقود المستقبلية للعملة مخالفة للشريعة الإسلامية، مما خلق غموضاً جديداً لأن هذا الحكم مناقض لحكم سابق من محكمة التمييز في دبي. ويتعين على دولة الإمارات بعد أن تبرم «ميثاق نيويورك للتحكيم»، وإلى ان يتم ذلك يبقى تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبي غير مؤكد. والمعروف ان جيرانها في الخليج، وهم المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، قد أبرموا الميثاق المذكور.

إن إقتصاداً ضخما قد تنتفي لديه الحاجة الى تنازلات كثيرة. وعلى المستثمرين أن يتذكروا على كل حال ان العقود التي تكون فيها حكومة دبي طرفاً، فإنه يجب أن تكون شركاتها ومؤسساتها خاضعة لقانون دبي ولا يجوز التحكيم بشأنها خارج الإمارة.

ويقول المحامون إنه إذا كان لدبي وابوظبي ان يرسخا سمعة عالمية كمراكز للتحكيم، فإنه يتعين عليهما إبراز سجل مقنع، وإلا فإن الشركات الغربية ستميل إلى البحث عن التحكيم خارج دولة الإمارات، او تنسحب من أي نزاع.

ويبدي أوبلي شيبارد من مكتب المحامين البريطانيين كليفورد تشانس تفاؤلا بالقول: «إن طموح دبي وابوظبي هو ان تكونا في المراكز التجارية العالمية المتقدمة، وهما في الطريق لتحقيق هذا الطموح. وقد فعلا الكثير لإجتذاب الإستثمارات الأجنبية، وبإمكانهما أن يفعلا المزيد من غير التخلي عن السيادة او السيطرة».

وهو يقول ان الإطار القانوني يمكن تحسينه كثيراً فيما لو وافقت الحكومة على تنفيذ الأحكام والعطاءات الأجنبية طالما تلبي في ذلك متطلبات اجرائية معينة.

وفي رأيه ان تنفيذ مراكز التحكيم في دبي وابوظبي يقدم بديلاً ممكناً عن الغرف الدولية ومحكمة لندن للتحكيم الدولي، لكن من الأمور الجوهرية التي يجب ان تتقيد بها تلك المراكز هي الإلتزام بمستوى رفيع من حيث تعيين المحكمين ونوعية العطاءات.

ويضيف شيبارد قائلا: «هناك الكثير في دولة الإمارات من الأشياء العصرية التقدمية الجاذبة للتجار والمستثمرين، وبالتالي فإنه من المخجل إذا كانت هناك أي شكوك في النظام القانوني، وخاصة لجهة التقاضي الصحيح بشأن النزاعات التعاقدية وتنفيذ الحقوق»

نايجل بايج
رئيس تحرير مجلة «التقاضي التجاري العالمي»
عن «فاينانشال تايمز»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

نظام الحريري والنظام اللبناني

منذ اكثر من سنتين وانا اتابع التقرير الفصلي القيّم الذي يصدره «بنك عودة» في بيروت، بل إننا في بعض الحالات نعتمده مرجعاً في نواح معينة من الشأن اللبناني. ومن حيث النوعية، اعتقد ان تقرير «عودة» هو في طليعة العدد القليل من التقارير الإقتصادية العربية التي تقوم في آرائها وتحليلاتها على قدر من الموضوعية والإستقلالية، ولا يتقدمه من هذه الناحية سوى تقرير «الشال» الكويتي.

ولست هنا بصدد المقارنة بين تقرير «عودة» وتقرير «الشال»، لكنني بصدد مناقشة خلاصة إستنتاجية وردت في تقرير «عودة» للفصل الثاني من هذه السنة حول إمكانية معالجة أزمة العجز العام في لبنان. ويقول التقرير في هذا الموضوع ما يلي:

«إن النقطة المشتركة بين جميع تجارب تحسين معدلات النمو في سياق خفض العجز العام (وبخاصة تجربتي فرنسا ١٩٥٨ والمانيا ١٩٩٤)، كانت إنخراط المجتمع باسره في عمل إنهاضي منطو على تحرك فعال من قبل جميع القوى الحية. وقد نجمت الثقة عن تنقية المالية العامة إثر تنفيذ خطط تصحيحية وإصلاحية مسبوقة عموماً بعملية مصارحة، حيث لم تخف الحكومة نيتها بفرض التضحيات اللازمة. وهكذا، فإن تعبئة عامة في لبنان مقرونة بشفافية تامة وبرغبة صادقة في إجراء إصلاحات بنيوية عميقة، كفيلة باحداث تغيير جذري في معطيات المشكلة وإمكانات معالجتها. إن الحالة الإقتصادية اللبنانية مؤاتية اليوم لمثل هذه التعبئة».

من حيث المنطق، فإن التعليل سليم، وإن كانت العلاقة الإسترشادية بتجربتي فرنسا والمانيا المذكورتين لا تصح على التجربة اللبنانية تحديداً، بقدر ما تصح على الدول الصناعية المتناسبة. لكن الإعتراض الأساسي هو على الجملة الأخيرة القائلة بان الحالة الإقتصادية اللبنانية مؤاتية اليوم للعلاج بالتعبئة الوطنية. والصحيح هو أن الحالة الإقتصادية اللبنانية الراهنة بحاجة إلى مثل هذه التعبئة لكنها ليست مؤاتية لها خلافاً لمنطوق تقرير «عودة».

والواقع أن التعبئة المطلوبة بموجب تقرير «عودة» غير ممكنة في ظل حكومة الحريري وعقلية رئيسها ومناخ وتاريخ الحواشي التي يقوم عليها «نظامه». ذلك أن لرئيس الحكومة وحواشيه نظاماً يختلف كل الإختلاف عن النظام اللبناني الجمهوري التقليدي المعروف حتى يبدو وكأنه غير لبناني. ففي البلد الآن نظامان في إطار واحد. أحدهما بحاجة إلى التعبئة التي يوصي بها تقرير «عودة» والآخر غير قادر عليها.

وإذا قرأ القائمون على تقرير «عودة» الدراسة الأكاديمية التي وضعها الدكتور خشان عن مؤسسة الحريري والمنشورة بكاملها في هذا العدد من «الميزان» فإنهم سيعرفون تماماً ما هي الملامح التي أشير إليها هنا بالنسبة إلى «نظام الحريري». وتبدو هذه الملامح أوضح وأدق إذا إفترضنا ان الإدارة الحريرية للدولة اللبنانية تقوم على نمط الإدارة ذاته الذي قامت عليه مؤسسة الحريري. وفي تقديري، وقياساً على سير الأمور في الإقتصاد اللبناني خلال السنتين الأخيرتين، إن هذا الإفتراض صحيح، وبالتالي فإن إدارة قائمة على هذا الأساس لا تستطيع بطبيعة تركيبها وعقليتها أن تتولى مهمة التعبئة الوطنية المطلوبة.

فالتعبئة الوطنية تتضمن في ما تتضمن، وفي الدرجة الأولى، دعوة الناس إلى التضحية، وهي في الحالة اللبنانية الراهنة سوف تكون تضحية مؤلمة لشرائح واسعة من اللبنانيين الذين انخفضت بالفعل مستويات مداخيلهم ومستويات معيشتهم حتى من قبل دعوتهم الى التضحية أو إلى المزيد منها.

والسؤال الذي سوف يتبادر إلى الذهن على الفور هو: لأجل من ولأجل ماذا ستكون التضحية. ثم هل ان التضحية في المناخ السائد وفي إطار العقلية الحاكمة سوف تؤدي نتيجة مستقبلية ملموسة وموثوقة، أم انها سوف تذهب سدى بإستهلاكها في مزاريب الهدر والتنفيع التي ما زالت تتزايد وتتوسع.

فالثابت من دراسة الدكتور خشان ان الموارد في نظام الحريري تصرف قطعاً في غير مكانها اللازم، فماذا يؤكد للبنانيين ان التضحيات المطلوبة منهم بموجب التعبئة الوطنية سوف تذهب في ظل إدارة الحريري إياها إلى المكان اللازم؟

وهذا الوضع ينطبق عليه المثل الذي كان يردده القائد البروسي الشهير أوتو فون بسمارك القائل: «يذهب بعيداً من لا يعرف إلى اين هو ذاهب»!

السنيورة السويسري

لا أخال أن فؤاد السنيورة وزير مالية الحريري أهم وأقدر من وزير مالية الإتحاد السويسري المستقيل (اعتباراً من نهاية هذا الشهر) أوتو ستيش، الذي قدم إستقالته من الحكومة السويسرية لعجزه حسب قوله عن «كبح العجز المتفاقم في ميزانية الدولة». ومع الإحترام والتقدير لجميع المطبلين والمزمرين لميزانية السنيورة الجديدة، وعلى رأسهم الرئيس الياس الهراوي نفسه، على أنها الدواء الشافي من العجز، فإن هذه المسألة سوف تبقى الشغل الشاغل للبنانيين إلى أمد طويل حتى لو افترضنا أن لبنان هو سويسرا الشرق كما كانوا يزعمون.

فقد بقي وزير المالية السويسري في منصبه منذ مطلع عام ١٩٨٤، اي احدى عشرة سنة تماماً، ولا شغل له سوى محاولة الحد من العجز في الميزانية حتى إعلن أخيراً انه تعب من هذه المحاولات المستمرة ورفع يديه مستسلماً وقدم إستقالته وانصرف إلى بيته.

ومع ان السنيورة اللبناني، ومعه جوقة واسعة، كان بادي الإعتزاز بميزانيته الجديدة، فإن السنيورة السويسري قدم إستقالته مبكراً، اي اعتبارا من نهاية تشرين الأول/ اكتوبر الجاري بدلا من نهاية السنة، لأنه لا يريد أن يرتبط اسمه بالميزانية الجديدة لعام ١٩٩٦.

وقد يكون من المستحسن، والحالة هذه، أن تستعير حكومة الإتحاد السويسري وزير الدولة اللبناني للشؤون المالية ليقدم لها علاجه الناجع للعجز في الميزانية بعدما فشل الوزير أوتو ستيش في هذه المهمة طوال أحد عشر عاماً بحيث أصبح أقدم وزير في الحكومة السويسرية.

لعل الآية تنعكس، فبدل ان يكون لبنان سويسرا الشرق تصبح سويسرا لبنان أوروبا!

فصل من تقرير «أونكتاد» حول تجارة المشتقات

مخاطر وثغرات تخترق المصارف والمؤسسات المالية وتحتم قيام أنظمة عالمية للرقابة

في العدد الماضي (العدد الثاني عشر - المجلد الثاني - ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥) نشرت «الميزان» على صفحتها الأولى خبراً عن فتح سوق جانبية للمشتقات المالية في لبنان تتعاطى المضاربات الخارجية على الليرة اللبنانية، وتجارة العقود الإحترازية كعملية تامين احترازي على شراء سندات الحكومة اللبنانية خشية تدهور مفاجئ في أسعار صرف العملة اللبنانية. وأشارت «الميزان» في الخبر المذكور إلى توصيات «مجموعة الثلاثين» بشان أنظمة الرقابة اللازمة لإجتناب مخاطر تجارة المشتقات، كما أشارت إلى تقرير منظمة «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» لعام ١٩٩٥، والذي فرض حظر على نشره قبل ١١ أيلول/ سبتمبر الماضي، والفصل الخاص فيه عن موضوع أنظمة الرقابة على المشتقات المالية، وننشره هنا كما وعدنا في العدد الماضي.

■ للمشتقات تاريخ طويل. فالعقود المستقبلية نشأت من التعاقد المسبق الذي ينطوي على اتفاق بين فريقين لتسلم وتسليم كمية محددة من سلعة أو عملة بسعر محدد. ومع تطور التجارة المسبقة في إطار الأسواق المنظمة، على غرار ما كان يجري في أوروبا في العصور الوسطى وفي عصر النهضة، بات ممكناً التقدم في وضع شروط تعاقدية قياسية مما أدى إلى المزيد من تناقل العقود وتسهيل التسويات.

وأول مثال تاريخي على سوق مستقبلية بالمعنى العصري، هو تجارة الرز في اليابان في القرن السابع عشر. أما الأسواق الجانبية (OTC) في العقود المستقبلية بالعملات الأجنبية فقد ظهرت في ألمانيا في القرن التاسع عشر. لكن مسلسل العقود المستقبلية المالية والعقود الإحترازية والمقايضات القائمة الآن فهور تطور حدث نسبياً.

فلا عجب إذن، إن الأطر القانونية والتنظيمية للمشتقات ما زالت غير مطورة من نواح عديدة، وعلى الرغم من الإتجاهات الجارية نحو التلاقي، تبقى هناك فوارق مهمة بينها. (مما يدل ليس فقط على تقاليد البلدان المختلفة من حيث القوانين المالية والإشراف، وإنما أيضاً على تفاوت في توفر مثل هذه الأدوات وفي تعاطي الشركات المعنية في هذه التجارة).

إن المواضيع التي قيد النظر تحت عنوان «الأنظمة والرقابة» تحمل مخاطر دائمة بدرجات متفاوتة. فقواعد التنظيم والإشراف المالي تهتم تقليدياً بنطاق واسع من القضايا بعضها له علاقة مباشرة بالنظام المالي، وبعضها الآخر يخص في الدرجة الأولى طريقة عمل الشركات كل بمفردها وعلاقتها بزبائنها.

ولّما كان من المتعذر النظر إلى عمل النظام بمعزل عن وضعيات كل من المشاركين منه، فإن قضايا الفئة الأخيرة لها في النهاية إنعكاسات على الفئة الأولى وإن كانت العلاقات مباشرة في بعض الحالات اكثر منها في الحالات الأخرى.

الأصول الوطنية

إن أطر القواعد المنظمة للمشتقات ما زالت تعكس، إلى حد كبير، الأصول الوطنية، وإن كان الكثير من التدابير المتضمنة فيها مستمد من تجارب البلدان الأخرى. وكما في النظام المصرفي العالمي بصورة أعم، فإن مبادرات المؤسسات والهيئات الخارجية وراء الحدود لا تتناول تلك الأطر فقط، بل تتعداها بصورة متزايدة إلى ممارسات الشركات. وما يلي ليس بحثاً شاملاً في التنظيم والمراقبة بل هو إستطلاع جزئي هدفه إبراز الإتجاهات المهمة في هذا المجال.

والمجموعة الأولى من التدابير الواردة هنا هي التدابير التي لها غايات رئيسية ذات طبيعة نظامية او دائمية بشكل واضح، يليها بحث المبادرات الموجهة إلى الضوابط الداخلية في الشركات التي تكون معنية اكثر من غيرها بالمخاطر الدائمة على نحو غير مباشر. والمجموعة الثالثة من التدابير الجاري بحثها تتعلق بالأوجه المختلفة للعمل المنتظم لأسواق المشتقات وليس بالضرورة بالمخاطر الدائمة بحد ذاتها، وهما موضوعان في الحقيقة غير منفصلين.

وعلى الرغم من سلسلة تحسينات في الأطر القانونية والمؤسسية للبورصات الرئيسية للعقود المستقبلية والإحترازية، وتبني العديد من تلك البورصات لقواعد متماثلة في مجالات معينة، فإن الفروقات في تلك الأطر وفي صرامة الإشراف ما زالت مصدراً محتملاً للعب على تلك الفروقات التنظيمية.

وإضافة إلى ذلك، فإن قواعد تبادل المعلومات بين أجهزة المراقبة ما زالت متخلفة بالمقارنة مع تلك المطبقة في النظام المصرفي العالمي. بل إن الترتيبات في هذا المجال الذي يشمل المصارف العالمية (وهو واحد من المواضيع في التوجيهات الصادرة عن «لجنة بال للإشراف المصرفي») قد تكون في الوقت الحاضر وفي معظم الحالات الوسيلة الرئيسية لهذا التبادل في المعلومات، لكنها ما زالت عرضة للثغرات إلى درجة أن للدول كلها نظماً للمصارف منفصلة عن نظم الأسواق المستقبلية.

الضوابط الداخلية

كان موضوع الضوابط الداخلية لتجارة المشتقات ومستخدميها في الآونة الأخيرة موضع توصيات من هيئات مختلفة. وقد لفتت انتباهاً خاصاً في هذا الإطار دراسة المشتقات العالمية الصادرة في عام ١٩٩٣ عن «مجموعة الثلاثين». وخلاصة توصيات المجموعة هي كما يلي: على الشركات المتعاملة بهذه الأدوات والمستخدمة لها أن تراعي الأمور التالية:

١ - أن تحدد على أعلى مستوى من مستويات وضع السياسة وصنع القرارات نطاق تعاطيها بعمليات المشتقات، وأن تحدد السياسات المطبقة بهذا الشأن.

٢ - أن تقوّم وضعية المشتقات لديها بسعر السوق، على الأقل لأغراض إدارة المخاطر.

٣ - أن تقدر مخاطرها في السوق تقديراً كمياً في ظل ظروف سوقية معاكسة إزاء الحدود الحصرية المسموحة، وأن تجري مماثلة نظرية لأسوا الظروف، وأن تجري تقديراً لإحتياجات التمويل والإستثمار النقدي.

٤ - أن تقوّم المخاطر الإئتمانية الناشئة من عمليات المشتقات على أساس القياس المتكرر للتعرض الراهن والمحتمل ازاء الحدود الحصرية المسموحة.

٥ - ان تخفض المخاطر الإئتمانية بتوسيع إستخدام إتفاقيات الأساس للمنتوجات المتعددة بنصوص على حسبة صافي التسكير، وبالعمل على ضمان التنفيذية القانونية لعمليات المشتقات في داخل وأمام شتى السلطات القضائية.

[ملاحظة: حسبة صافي التسكير هو ترتيب لتسوية كافة المطلوبات والمطالبات المتعاقد عليها ولم تستحق بعد لشركة مالية وذلك بدفعة وحيدة عند وقوع حادث من جملة حوادث مدرجة تحديداً كانعدام السيولة أو العجز عن وفاء الديون. وترتيب من هذا النوع يمكن أن يخفف التعرض او الإنكشاف للمخاطر الإئتمانية بالنسبة الى الشركات المعنية].

٦ - أن تنشئ وظائف لإدارة مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان بصلاحيات واضحة مستقلة عن وظيفة الإتجار.

٧ - أن تخول فقط المحترفين الحائزين على المهارات والخبرات المطلوبة لإتمام وإدارة المخاطر في عمليات المشتقات بالإضافة إلى إجازتها والإبلاغ عنها ومراقبتها وتدقيقها.

٨ - أن تقيم أجهزة للمعلومات الإدارية متقدمة إلى درجة كفيلة بقياس وإدارة مخاطر عمليات المشتقات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب وعلى وجه الدقة.

٩ - أن تنتهج طرقاً في المحاسبة والكشف متناسقة مع الممارسات العالمية وبالغة الشفافية ريثما يصار إلى وضع مقاييس عالمية.

وهذه النقاط أو مثيلاتها شملتها دراسات صادرة في وقت واحد عن «لجنة بال للإشراف المصرفي»، وعن اللجنة الفنية للمنظمات العالمية لهيئات الأوراق المالية (إيوسكو). وهاتان الدراستان كلتاهما وضعتا كدليل لهيئات المراقبة بغية تطوير مناهج للإشراف على عمليات المشتقات من قبل الشركات المالية. ومن الواضح أيضاً أنها تهم الوسطاء في السوق والمستخدمين النهائيين.

ومن المشكلات التي تعني الشركات المالية بصورة مباشرة مشكلة مخاطر السيولة واختبار تحمل الضغط. وتتعلق مخاطر السيولة سواء بسواء بالنتائج الممكنة على أسعار موجودات المشاركين في السوق في عملياتهم الخاصة من جهة، وبالمصاعب من حيث سهولة الوصول إلى الأموال السائلة من جهة ثانية. ويمكن لهذين البعدين لمخاطر السيولة أن يكتسبا أهمية إستثنائية في حالاتالتحرك السريع والفوضوي للأسواق.

أما المماثلات النظرية لإختبار تحمل الضغط، فإن بإمكانها أن تقدم دليلاً يظهر الأداء المرجح لمحافظ الشركات في أحوال من هذا النوع، مما يجعل من الممكن خفض مخاطر الإنهيار في ذات الوقت الذي تكون فيه هذه المخاطر على أشدها بالنسبة إلى المشاركين الآخرين في السوق.

وهناك إتجاه الآن نحو إضفاء دور صريح لضوابط الرقابة الداخلية في المصارف من حيث المقاييس المعتمدة للإشراف المتعقل والحصيف، وباتجاه اعتماد اكبر على المعلومات المتولدة من حيث الضوابط بما يلبي المتطلبات الإستعلامية للمشرفين. ومن مزايا هذا الإتجاه انه يخفض من كلفة تلبية هذه المتطلبات من قبل المؤسسات العاكفة على وضع تقاريرها.

كذلك عزز هذا الإتجاه اولئك الذين يعتبرون ان الإنماط المستخدمة كجزء من الضوابط الداخلية للمصارف هي أنسب أداة لتحديد الفرائض الترسملية للمخاطر المالية. وهذا النهج مرغوب كطريقة لتسهيل تكييف المقاييس الترسملية مع التغييرات السريعة والمتكررة في الأدوات المالية وانظمة إدارة المخاطر المترافقة مع الإبتكارات المالية. وفي أحدث مقترحات لها حول التغييرات الترسملية بشأن مخاطر السوق، قبلت «لجنة بال للإشراف على المصارف» إستخدام الإنماط الداخلية لقياس مثل هذه المخاطر تبعاً لشروط معينة.

الشفافية والمقاييس السليمة

إن نقطة التركيز الرئيسية في المبادرات الجارية الآن حول الإشراف السليم على المشتقات، تتعلق حالياً بالأدوات المتداولة في الأسواق الجانبية (OTC) (كالسوق المفتتحة الآن في لبنان وتحدثنا عنها في العدد السابق).

وفي البلدان التي تقوم فيها أهم الأسواق المالية (مثل الولايات المتحدة)، يخضع معظم الوسطاء المتاجرين في الأسواق الجانبية في معظم الحالات إلى نوع من التنظيم. يضاف إلى ذلك ان تجارة المشتقات في الأسواق الجانبية مركزة إلى حد ما (أي أن عدداً قليلاً من المصارف يتداول معظم مشتقات الأسواق الجانبية المتعلقة بأسعار الفائدة وأسعار العملات).

ومثل هذا التركيز يفترض فيه أن يسهل مهمة الإشراف إلى حد ما. غير أن الأنظمة في تلك البلدان تختلف من بلد إلى آخر، وما زالت شفافية المؤسسات المالية التي تتعاطى عمليات المشتقات تعتبر ناقصة. وفوق ذلك، فإن عملية الإتفاق على مقاييس عالمية متجانسة للترسلمية من حيث وضعيات المشتقات لدى تلك المؤسسات ما زالت بعيدة عن الإكتمال.

إن التحسينات في الأنظمة الوطنية الحصيفة للمشتقات تتشكل بصورة متزايدة من خلال مبادرات على المستوى العالمي. وهذه المبادرات كانت موجهة في الأصل نحو المشتقات كجزء من مقترحات وتدابير غايتها تخفيف أو ضبط الفئات العريضة من المخاطر المالية المرافقة بصورة عامة للعمل المصرفي وأسواق الأوراق المالية. ولهذه الغاية أفردت المشتقات لوحدها فقط إلى الحد الذي اقتضت فيه معالجة خاصة. لكن في الآونة الأخيرة أخذت مقترحات الهيئات الدولية تهتم بنواح معينة في المشتقات بحد ذاتها.

ونتائج هذه المبادرات ما زالت حتى الآن في بدايات نظام منسق للمقاييس العالمية لتنظيم عمليات المشتقات. لكن إقامة إطار عالمي متفق عليه حول النواحي الرئيسية للإشراف على عمليات الشركات المالية في المشتقات ما زالت بعيدة المنال.

ويبدو أنه من الأسهل الوصول إلى اجماع في مجالات الإبلاغ والشفافية، حيث الغاية هي تحسين المعلومات المتيسرة ليس فقط لدى هيئات المراقبة، انما ايضا لدى الأفرقاء الاخرين ولدى المستثمرين في أسهم الشركات المالية.

فالكشف أو الإفصاح العام عن محافظ المشتقات والوضعيات الترسملية المرافقة، وعن طرق المحاسبة وغيرها من الأبعاد النوعية لإستخدام المشتقات والتعامل بها، من شأنه أن يتيح اتخاذ قرارات أفضل تتعلق بأي من الشركات سواء من الأفرقاء الآخرين او من المساهمين، مما يؤدي إلى إنضباط نافع في إدارتها.

مناهج ومقترحات أخرى

وقد عرضت في الآونة الأخيرة أفكار متعددة أخرى لتحسين عمل أسواق المشتقات وتخفيف مخاطرها. ومن هذه المقترحات تغيير الإطار القانوني الذي تعمل فيه الشركات المالية بطريقة تفرض القيام بعمليات المشتقات او اي أدوات أخرى لغير غرض الإحتراز أو من غير أن تكون متصلة بدور وسيطي صرف، من خلال كيانات قانونية مستقلة تنشأ لهذا الغرض.

ومن المقترحات الأخرى أيضاً إقامة بيت للمقاصة للمقايضات المتداولة في البورصة وغيرها من العقود في الأسواق الجانبية. ويطبق هذا الترتيب على عدد محدود من العقود القياسية المعتادة. فالبورصات التي لديها بيوت للمقاصة مصممة على نحو موافق يمكنها بذلك ان تخفف المخاطر. ومن المنافع الاخرى المحتملة تحسين الشفافية من حيث الوضعيات والمعاملات، واحتمال مشاركة عدد اكبر من الشركات المالية في العمليات مما يزيد من المنافسة، وزيادة السيولة.

وفي الآونة الأخيرة قدم اقتراح بشان هيكلية الحوافز المتضمنة في المفاهمات الإعتيادية على التعويضات والرواتب بالنسبة إلى المتاجرين لحساب الشركات المالية. وهذه تشمل إعطاء راتب أساسي ثابت بالإضافة إلى علاوة متصلة بالأرباح، وهي علاوة قد تكون كبيرة جدا بحيث يمكن أن تشكل أحياناً حافزاً للدخول غير المرغوب فيه في عمليات عالية المخاطر.

وبموجب الإقتراح المقدم لا تتوقف العلاوات فقط على مستويات الأرباح، بل على التغير فيها أيضاً. بحيث تكون علاقتها إيجابية بمستوى الأرباح وسلبية بتغيرها.

[ملاحظة: هناك شركات تحركت علاً بإتجاه صيغة لتعويضات المتاجرين بحيث تقارن بموجبها الأرباح التي تحققها الوحدات زيادة عن المحافظ الخالية من المخاطر مع قياس إجمالي يعكس تلك المتوقعة من تحرك السوق بمجمله. ويبدو ان هذه المعادلة مصممة لتحقيق ذات الأهداف المقترحة أعلاه].

ولذا، يبدو انه ليس هنالك من بديل سهل او بسيط لعملية طويلة ومتواصلة لتطوير مقاييس عالمية منسجمة لمراقبة أسواق المشتقات إلى جانب الجهود الإفرادية لتحسين أنظمة الرقابة الوطنية القائمة.

وسوف تبقى أسواق المشتقات عرضة لمخاطر مستمرة بالنظر إلى حالات التقلب الإستثنائي العالي في الأسواق بالنسبة إلى الموجودات القائمة عليها، وتوقف الشركات المالية عن الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما تلك التي لديها محافظ كبيرة من أدوات المشتقات (وخاصة إذا وقعت تلك الأحداث مجتمعة).

إن نشوء مقاييس أكثر إنسجاماً من شأنه أن يهيء دفاعات اكبر ضد تلك المخاطر، لكنه من المستبعد أن يلغيها، وفي غضون ذلك، يبقى التحمل الناجح لفترات الضغوط الحادة متوقفاً على إدارة الشركات المالية لمخاطرها، وعلى نوعية ونطاق الرقابة الوطنية.

ملاحظات ختامية

مع إن تجارة العقود المستقبلة والإحترازية قائمة منذ زمن طويل، إلا انها حتى السبعينات كانت خارج

صورة غلاف تقرير منظمة «اونكتاد» لعام ١٩٩٥

نطاق تجارة المواد، بل كانت موضوعا مقتصراً على فئة قليلة. لكن منذ إستحداث العقود المستقبلية والإحترازية القائمة على الأدوات المالية المتداولة في البورصة، باتت المشتقات بصورة متزايدة جزءاً لا يتجزأ من إدارة المصارف ومؤسسات الإستثمار لموجوداتها ومطلوباتها.

وباختراقها المتزايد لعمليات المؤسسات المالية تقدمت المشتقات تقدماً ملحوظاً على جدول الرقابة القانونية. وفيما عدا استثناءات قليلة، ما زال استخدام المشتقات محدوداً نسبياً في العالم النامي، وفي اقتصادات الدول التي تمر في مرحلة انتقالية، على الرغم من قدم عهد استخدام العقود المستقبلية والإحترازية من قبل أولئك الذين يتعاطون الإتجار بصادراتها من المواد الأولية.

غير ان الإحتراز والمضاربة بالمشتقات من قبل المستثمرين في المحافظ المحلية في البلدان النامية اخذان بالتزايد حتى في غياب أسواق راسخة في العقود المستقبلية والإحترازية على الأدوات المالية، ويتوقع لهما أن يسرعا الخطى مع الإنفتاح في أسواقها المالية.

ويستدل من التجربة التاريخية ان التوسع في إستخدام المشتقات والإتجار بها يجب ان يكون توسعاً عضوياً في الإحتراز وفي عمليات المؤسسات المالية لغرض إدارة ميزانياتها. أما المبادرات التي تنطوي على حوافز مفتعلة للإتجار بالمشتقات، (كان تقام بورصات موجهة فقط لإجتذاب الأعمال إلى المراكز المالية الناشئة في البلدان النامية) من شأنها أن تؤدي على الأرجح إلى أسواق تسود فيها المضاربة، مما قد يشكل خطراً يهدد إستقرار الأنظمة المالية التي هي جزء منها.

يضاف إلى ذلك ان الإستخدام الزائد للمشتقات يجب ان يترافق مع تطوير إطار متين للمراقبة، يقوم جزء أساسي منه على ضمان قيام ضوابط داخلية صارمة على مستوى الشركات. ومع انتشار استخدام المشتقات، من المتوقع ان تقوم روابط بين الشركات والبورصات المعنية تؤدي إلى ضغوط لوضع إتفاقيات أشمل بشأن المقاييس الحصيفة اللازمة، وتشمل البلدان النامية بالإضافة إلى بلدان «منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية» (OECD)، ولجنة بال للإشراف على المصارف، والمنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

رأسمالها ٢٢٥ مليون دولار وموجوداتها ١,٢ مليار دولار

مجموعة «جنرال مدتيرانيان هولدينغ» تستعد للقرن الواحد والعشرين

تستعد مجموعة «جنرال مدتيرانيان هولدينغ» للدخول في القرن الواحد والعشرين بزيادة رأسمالها وبالتوسع من خلال الإستثمارات الجديدة والنمو الجذري.

وتتركز عمليات المجموعة في ستة قطاعات اقتصادية رئيسية معظمها في أوروبا واميركا الشمالية وبعضها في شمال افريقيا والشرق الأوسط، وهي:

١ - القطاع المالي والمصرفي
٢ - القطاع العقاري والبناء
٣ - القطاع الفندقي والسياحي
٤ - القطاع الصناعي والصيدلاني
٥ - قطاع الإستثمارات الجماعية الإستثمارية
٦ - قطاع الطيران والشحن

وفي بيانه إلى المساهمين عند إعلان نتائج العام الماضي، قال رئيس مجلس إدارة المجموعة نظمي أوجي ان نتائج عام ١٩٩٤ تعكس عقلية المجموعة وفلسفتها في العمل، ولا سيما التجاوب السريع مع الفرص المتاحة والإفادة منها، سواء بالدخول في إستثمارات جديدة او التخلص من موجودات قديمة او النمو الجذري في القطاعات القائمة.

وقد أسفرت نتائج عام ١٩٩٤ عن ربح عائد إلى المساهمين مقداره ٦٤ مليون دولار نظير ١٥ مليون دولار فقط في العام الأسبق ١٩٩٣، أي بزيادة نسبتها ٣٢٦,٧ في المائة. وجاء معظم هذه الزيادة من بيع حصة المجموعة في بنك «كونتيننتال دو لوكسمبورغ» وبنك «باريبا لوكسمبورغ». والمعروف ان المجموعة مسجلة في لوكسمبورغ وتتخذ من لوكسمبورغ مقراً لها.

وبعد احتساب ٣١ مليون دولار عن موجودات غير منتجة، واقتطاع مبالغ لخفض الديون وللقيام بإستثمارات جديدة ونفقات ترسملية بلغت ١٦٦ مليون دولار، أنهت المجموعة سنتها بربح نقدي صاف بلغ ١١٨ مليون دولار حتى نهاية ١٩٩٤ بزيادة عن الفترة ذاتها من السنة السابقة بلغت ٦٨ مليون دولار (أي بنسبة ٥٧,٦ في المائة).

وقد زاد رأسمال المجموعة الإحتياطي خلال الفترة ذاتها، اي من نهاية ١٩٩٣ إلى نهاية ١٩٩٤، من ١٤٠ مليون دولار إلى ٢٢٥ مليون دولار، وزادت موجوداتها الإجمالية من ١٠٩١ مليون دولار إلى ١١٧٦ مليون دولار.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه النتائج تحققت في مناخ من التباطؤ الإقتصادي العالمي، ومن الركود الإنتاجي المستمر في قطاعات معينة.

وكان من المقرر افتتاح المشروع السياحي الكبير الذي أقامته المجموعة في منطقة الحمامات التونسية خلال الخريف الحالي، إلا أنه يبدو ان الإفتتاح سوف يتأخر قليلاً إلى مطلع شهر آذار/مارس المقبل. ويشمل هذا المشروع الكبير فندقاً فخماً وكازينو ونادياً ليلياً على مستوى عالمي. وقد استأجرت الكازينو والنادي شركة «كليوباترا بالاس» المسجلة في إيرلندا والتي ستتولى إدارتهما لحسابها الخاص.

والملفت للنظر في نتائج المجموعة ان قسم الصناعة الصيدلانية في المجموعة حقق ربحاً طفيفاً مساوياً تقريباً لربح السنة السابقة على الرغم من المنافسة الشديدة في هذا القطاع الذي شهد في الآونة الأخيرة عمليات تجمع واندماج على الصعيد العالمي (أب جون الأميركية مع فارماسيا السويدية وغلاكسو مع ولكم في بريطانيا).

لكن مجموعة «جنرال مديترانيان» عكفت على إعادة تنظيم عملياتها الصيدلانية وتواصل ذلك خلال السنة الراهنة لتعزيز وضعها المالي كما وعد رئيس مجلس الإدارة المساهمين في بيانه لهم.

كذلك أبدى رئيس المجموعة تفاؤله بمستقبل عملياتها في القطاعات كافة، واعداً بإنفاق مبلغ ١٥٠ مليون دولار خلال السنوات المقبلة لحيازة إستثمارات جديدة وتعزيز الترسملية من أجل زيادة قيمة موجودات المساهمين.

وسوف تسلط «الميزان» الأضواء في عدد مقبل على عمليات المجموعة حسب القطاعات وحسب التوزع الجغرافي لإستثماراتها.

لأن المنطقة لا تحتاج إلى هيكل بيروقراطي جديد

الإتحاد الأوروبي يرفض من جديد فكرة «بنك إعادة الإعمار في الشرق الأوسط»

■ جدد الإتحاد الأوروبي معارضته القاطعة لفكرة إقامة «بنك اعادة إعمار الشرق الأوسط وشمال افريقيا» التي سيتركز حولها اجتماع القمة الإقتصادية الثانية في نهاية شهر تشرين الأول/ اكتوبر الحالي في عمان.

وقال مفوض السياسة المتوسطية مانويل مارين، إن الإتحاد الأوروبي لا يوافق على الفكرة التي تدعمها إسرائيل والولايات المتحدة وبعض دول الشرق الأوسط بتكوين مصرف كبير آخر في المنطقة لتمويل مشاريع التعاون الإقليمي. ويفضل الإتحاد احداث آلية انتقالية مرنة تقدم تسهيلات مالية للمصارف التجارية حتى تيسر القروض التي تمنحها للفاعليات الإقتصادية».

وقال مارين، إن المنطقة «لا تحتاج الى هيكل بيروقرطي جديد». وهناك الكثير من الصناديق الإنمائية العربية «التي أثبتت جدواها».

ويلتقي المسؤول الأوروبي في هذا الشأن مع وجهات نظر المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة اللتين اكدتا في مناسبات عدة انعدام الحاجة الى مصرف إقليمي في المنطقة.

وقال مانويل مارين بأن البلدان الأوروبية استوعبت دروس إنشاء مصرف إعادة إعمار أوروبا الشرقية ولا تميل اليوم إلى الهياكل البيروقراطية الكبيرة.

وتتحمس لإنشاء المصرف الإقليمي الولايات المتحدة وإسرائيل لإستدراج رأس المال العربي والأوروبي لإستثماره في مشاريع اقليمية تستهدف إدماج إسرائيل في إقتصادات الشرق الأوسط.

واكد المفوض الأوروبي ان الموقف في دول الإتحاد حيال مشروع المصرف لا يختلف عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي التي ستشارك في مؤتمر عمان على مستوى وزاري ورجال الأعمال.

ولم تعلن دول الخليج الست بعد إستعدادها للمشاركة في تمويل المصرف ولا حتى في الآلية الإنتقالية.

ويتوقع ان يصل رأس مال الآلية الجديدة ١٠٠ مليون دولار لتمويل دراسات الجدوى الإقتصادية لمشاريع البنى التحتية الإقليمية.

من جهة أخرى، يعي الجانب الأوروبي اندفاع الأردن نحو الشراكة مع أوروبا وذلك لحاجات المؤسسات الإقتصادية الأردنية لمرحلة انتقالية طويلة. ويعرف العواقب التي ستترتب على الغاء الرسوم الجمركية في سنة ٢٠١٠ التي يفرضها الأردن على الواردات الأوروبية.

فقال مانويل مارين، إن العوائد الجمركية تمثل ثلث موارد موازنة البلاد، الأمر الذي يستوجب أخذه في الإعتبار في المفاوضات التجارية.

وتعتبر السياسة الأوروبية الأردن «بلداً متوسطيا» من نواحي علاقاته الإقتصادية والسياسية مع الإتحاد الأوروبي وذلك على الرغم من موقعه الجغرافي على أطراف منطقة الخليج.

في إحصائية لـ«مؤسسة نقد البحرين»

موجودات وحدات «أوفشور» ترتفع ١,١ مليار دولار

■ أشارت الفترة الإحصائية الفصلية المنتهية في تموز/يوليو الماضي والصادرة عن «مؤسسة نقد البحرين» (المصرف المركزي) إلى إرتفاع إجمالي موجودات ومطلوبات الوحدات المصرفية الخارجية (مصارف الـ «أوفشور») في البحرين بمقدار ١,١ مليار دولار في الفترة من نيسان/ إبريل الماضي حتى نهاية حزيران/ يونيو الماضي، مسجلة زيادة بنسبة ١,٦ في المائة مقارنة مع الربع الأول من السنة الجارية. ويبلغ المجموع الكلي للموازنة الموحدة للمصارف التجارية مع نهاية الربع الثاني ٣,٥٤ مليار دينار بحريني مقابل ٣,٨٢٨ مليار دينار في نهاية الربع الأول من السنة الجارية مسجلاً إنخفاضاً قدره ٣٠٤,٨ مليون دينار، اي بنسبة ثمانية في المائة.

وجاء في النشرة الفصلية لمعاملات مصارف الـ «اوف شور» ان القروض من غير المصارف شكلت ١٧,٢ في المائة من إجمالي الموجودات، بينما شكلت الودائع ٢٢,٦ في المائة من إجمالي المطلوبات.

وبلغت حصة البلدان العربية ٢٤,٨ مليار دولار (٢٦,٥ في المائة) من إجمالي الموجودات، في حين شكلت ودائعها البالغة ٣١,٩ مليار دولار ٤٦,٩ في المائة من المطلوبات. وبلغت حصة دول أوروبا الغربية ١٦,٥ مليار دولار (٢٤,٤ في المائة).

وحصلت مراكز الوحدات المصرفية على ٤,٦ مليار دولار (٦,٨ في المائة) من إجمالي الموجودات و٤,٤ مليار دولار (٦,٥ في المائة) من إجمالي المطلوبات.

وأفادت النشرة أن العملات الخليجية شكلت ٧,٥ في المائة من مجموع الموجودات و٨,١ في المائة من مجموع المطلوبات. بينما بلغت حصة الدولار الأميركي ٧٨,٥ في المائة من مجموع الموجودات و٧٧,٨ في المائة من مجموع المطلوبات. اما العملات الأخرى فشكلت ١٤ في المائة من مجموع الموجودات و١٤,١ في المائة من مجموع المطلوبات.

ويشير التحليل لفترات الإستحقاق إلى أن الموجودات المستحقة لفترة شهر واحد او اقل شكلت نسبة ٤٥ في المائة ومن شهر إلى ستة أشهر ٢٨,١ في المائة، واكثر من ستة أشهر ٢٦,٩ في المائة مقارنة مع النسبة المقابلة والبالغة ٤٢,٨ في المائة و٢٩,٣ في المائة و٢٧,٩ في المائة على التوالي في اذار/ مارس ١٩٩٥ .

أما المطلوبات لمدة شهر واحد او اقل فشكلت نسبة ٥٢,٤ في المائة، واكثر من شهر إلى ستة أشهر ٣٦,٤ في المائة واكثر من ستة اشهر ١١,٢ في المائة من المجموع الكلي مقارنة مع النسبة المقابلة والبالغة ٤٨,٨ في المائة و٣٢ في المائة و١٩,٢ في المائة على التوالي في اذار/ مارس الماضي.

ويلغ حجم التعامل الآجل في نهاية حزيران/ يونيو الماضي ٦٠ مليار دولار. واستحوذ الدولار الأميركي على نسبة ٤٩,٣ في المائة من إجمالي عمليات الشراء الآجل بالمقارنة مع ٢٩,٩ في المائة للعملات الخليجية و٢٠,٨ في المائة للعملات الأخرى.

في المقابل كانت النسب لتلك العملات في عمليات البيع الآجل ٤٨,٨ في المائة و٢٩,٧ في المائة و٢١,٥ في المائة على التوالي.

وجاء في النشرة أيضاً ان ودائع القطاع الخاص سجلت زيادة قدرها ١١ مليون دينار بحريني ليبلغ المجموع الكلي لهذه الودائع ١,٢٥٥ مليار دينار. وبلغت الودائع بالعملة البحرينية ٧٧٩,٣ مليون دينار. اما ودائع القطاع الخاص فبلغت بنهاية حزيران/ يونيو الماضي ٣٧٧,٤ مليون دينار منخفضة بمقدار ٤,٥ مليون دينار.

وإظهرت النشرة ان مجموع التسهيلات الإئتمانية بلغ بنهاية حزيران/ يونيو الماضي ٨٩٨,٤ مليون دينار بزيادة قدرها ١٠,٤ مليون دينار.

● تستضيف وزارة النفط والصناعة في البحرين بالتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة خبراء اقليميين في ندوة حول «السياسة والإستراتيجيات الصناعية والمهارات الإدارية والريادية في الظروف الإقليمية والدولية المتغيرة» في الفترة بين ٢٠ و٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ .

ويشارك في تنظيم الندوة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب اسيا ومؤسسة فريدريك ايبرت ومنتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا.

ومن المتوقع ان يشاركه فيها خبراء في السياسات والإستراتيجيات الصناعية وفي التنمية والإدارة، من المنطقة العربية وخارجها، إلى جانب صناعيين ورجال أعمال.

ويسهم بعض المؤسسات الدولية، مثل «البنك الدولي» و«مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة» بتقديم أوراق متخصصة متعلقة بمواضيع البحث.

وسيحضر الندوة مسؤولون من القطاعين العام والخاص يمثلون وزارات الصناعة والغرف والإتحادات الصناعية ومؤسسات التمويل الصناعي وبنوك التنمية والجامعات ومراكز البحث العلمي.

وتهدف الندوة إلى بلورة بدائل جديدة للسياسات والإستراتيجيات الصناعية في المنطقة تتلاءم بشكل افضل مع الظروف المتغيرة. كما يهدفان الى الخروج بتوصيات لسياسات وإجراءات مناسبة تسهم في تسريع تنمية القرارات الإدارية في المنطقة.

لأنّ رئيسها يعتقد بأن لبنان سيستعيد مكانته

DAG الألمانية تشتري ٥٪ من «بنك فرنسا» اللبناني

■ وقعت الشركة الألمانية للإستثمار والتنمية (دي.اي.جي) DAG المملوكة للحكومة الألمانية اتفاقا تحصل بمقتضاه على خمسة في المائة من (بنك فرنسا)، وهو من المصارف الكبيرة في بيروت.

وفي الوقت نفسه وقعت الشركة إتفاق خط إئتمان مع البنك قيمته عشرة ملايين مارك الماني (٦,٧ مليون دولار).

وقال راينر فون اوتيغرافن رئيس الشركة في مؤتمر صحافي: «هذا اول استثمار لنا في مؤسسة مالية في الشرق الأوسط تنوي DAG تمويل مشروعات في لبنان والمساهمة في تنشيط اقتصاده». وأشار اوتيغرافن إلى ان الشركة ستشجع المستثمرين الألمان على القدوم إلى لبنان، كما ستحاول جلب مشروعات مشتركة من دول أوروبية وعربية للإستثمار في مشروعات لبنانية. وأضاف إن «هناك امكانيات هائلة يمكن للشركات الألمانية الإستثمار فيها مثل السياحة على سبيل المثال».

وقال ايضا: «كان لبنان يطلق عليه في الماضي سويسرا الشرق الأوسط لن اندهش ان استعاد هذه المكانة في وقت غير بعيد». وقال اوتيغرافن إن المهارات المصرفية في لبنان ستمكنه من ان يصبح المركز المصرفي للشرق الأوسط وصلة بين إسرائيل والعرب الذين يفضلون إستخدام المصارف اللبنانية على الإسرائيلية.

و«دي.اي.جي» مملوكة بالكامل للحكومة الألمانية وهو يمول حالياً ٢٤٢ مشروعاً في ٨١ دولة بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٤ مليار مارك (١,٦ مليار دولار). وقال اوتيغرافن، ان الشركة قررت الإستثمار في لبنان بسبب استقراره السياسي والإقتصادي والتزامه باقتصاد السوق الحرة وامكانياته الضخمة في إقامة مشروعات الإنشاءات وانه يعتبر فرنسا شريكاً إستراتيجياً انموذجياً. وقال: «بعد تقويم دقيق وجهود مشتركة مكثفة خلصنا الى ان بنك فرنسا مصرف ذو مكانة ممتازة في لبنان».

و«دي.اي.جي» ثاني شريك اجنبي في «بنك فرنسا» إلى جانب «كريدي اغريكول» اكبر مصرف في فرنسا الذي يمتلك ستة في المائة منذ سنة ١٩٨٤ . وامتنع اوتيغرافن عن ذكر المبلغ الذي دفعته شركته مقابل الحصول على خمسة في المائة من المصرف اللبناني الذي يزيد رأس ماله حالياً إلى المثلين ليبلغ ٤٠ مليار ليرة لبنانية (٢٧,٨ مليون دولار) من ٢٠ مليار ليرة.

الا انه قال ان الشركة تفكر ايضاً في المشاركة برأس المال في شركة لبنانية أسسها «بنك فرنسا» في السنة الماضية مع «كريدي اغريكول» و«مؤسسة التمويل الدولية» الوكالة المعنية بإستثمارات القطاع الخاص التابعة للبنك الدولي.

واكبرحملة أسهم في «بنك فرنسا» هما الشقيقان عدنان القصار رئيسه ونائبه عادل القصار.

وفي السنة الماضية احتل «بنك فرنسا» المركز السادس بين مصارف لبنان الإثنين والثمانين من حيث ودائع العملاء، وزادت ارباحه إلى ثلاثة أمثالها لتبلغ ٢٧ مليار ليرة (١٦,٤ مليون دولار) عن موجودات تبلغ إجمالاً ١,٣٨٦ تريليون ليرة. ويظهر دليل «جمعية مصارف لبنان» ان «بنك فرنسا» يعمل به ٦٧١ موظفاً وله ٣٦ فرعاً في لبنان كما له مكاتب تمثيلية في «بودابست» و«هونغ كونغ» إلى جانب فروع في باريس وكينشاسا.

بعدما صرف النظر عن البحث عن بدائل

الأردن يجدد تعاقده مع العراق لشراء النفط ومتابعة مشروع خط الأنابيب

■ زيارة سميح دروزة إلى بغداد في العاشر من الشهر الماضي، أعادت الحديث عن التواصل الإقتصادي والسياسي بين عمان وبغداد، بعدما سادت أجواء ملبدة بمخاوف القطيعة في أعقاب لجوء صهري الرئيس صدام حسين إلى الأردن في آب/ أغسطس الماضي.

وقد محا دروزة كل اعتقاد بخلاف ذلك، اذ قال ان العلاقات مع العراق طبيعية تماماً وان زيارته الحالية للعراق تعني الكثير بالنسبة إليه وإلى الشعب الأردني.

وكان الأردن اعتمد على العراق في الحصول على كل احتياجاته من النفط منذ ان قطعت المملكة العربية السعودية امداداتها رداً على موقف الأردن المتعاطف مع العراق في أزمة الخليج.

وسعت الولايات المتحدة لزيادة عزلة العراق الذي يعاني من العقوبات المفروضة عليه بإقناع الأردن ودول عربية خليجية باستئناف تجارة النفطففيما بينهم وعزل العراق ولكن يبدو ان محاولاتها باءت بالفشل حتى الآن.

وقال دروزة في بغداد، إن الأردن سيستمر في الحصول على امداداته النفطية من العراق وسيجدد عقوده مع العراقيين باستمرار وأنه لا توجد حاجة الى تغيير هذا الإتجاه.

ويستثني الأردن من عقوبات الأمم المتحدة التي تحظر على العراق بيع نفطه في الخارج.

وقال دروزة، إنه لا يعلم بوجود أي خطط للتحول إلى مصادر إمداد أخرى.

وقال إنه كانت هناك تقارير عديدة بشأن هذا الموضوع ولكنه لا يعلم عنها شيئاً. غير انه استطرد يقول، ن العمل يتقدم باتجاه اصلاح خط أنابيب تابلاين غير المستخدم حالياً الذي يصل إلى المملكة العربية السعودية وكان ينقل يومياً ٤٠ الف طن من النفط الخام إلى الأردن.

وهدف زيارة دروزة لبغداد، عدا تجديد عقود شراء النفط، مناقشة إمكانية مد خط أنابيب لنقل النفط العراقي للأردن وكذلك إستمرار الإمدادات العراقية، وأضاف إن العمل في خط الأنابيب الذي يبلغ طوله ٦٠٠ كيلومتر سيبدأ فعلياً بمجرد ان تكمل الدولتان دراسات جدوى المشروع.

وكان مسؤولون قد قدروا تكلفة خط الأنابيب بنحو ٥٠٠ مليون دولار ويأملون في أن ينقل الخط كميات إضافية من النفط العراقي الى مصفاة الزرقاء عندما ترفع العقوبات عن بغداد.

ومن المتوقع ان تكون عدة دول أجنبية على استعداد للتعاون في بناء خط الأنابيب.

وينقل النفط العراقي للأردن اسطول من حوالى ٢٠٠٠ شاحنة.

ويقول مسؤولون اردنيون ان مبعث قلقهم هو تكاليف النقل الباهظة وضمان سلامة النقل.

ويستورد الأردن ٧٥ الف برميل في اليوم من العراق ويدفع أسعار السوق للحصول على ٢٥ ألف برميل في اليوم و٢٥ برميل أخرى من منتوجات النفط ،اما الباقي فيحصل عليه بشروط ميسرة لم يتم الكشف عنها.

وكانت الحكومة الأردنية قد شكلت لجنة وزارية مؤخرا قبل الأزمة مع بغداد تضم عدداً من الوزراء لدراسة خط الأنبوب العراقي وبتوصية للشروع في إجراء دراسات الجدوى لتنفيذه في أقرب فرصة كأولوية بسبب اهميته الإستراتيجية بسبب جدواه الإقتصادية والتقليل من الآثار البيئية الناجمة عن النقل براً.

ويدفع الأردن حوالى عشرة دولارات للطن الواحد الذي يجري نقله عبر الصهاريج.

وكانت التصورات الأولية أن يجري تأسيس شركة برأسمال حكومي وخاص مع تمويل خارجي لتقوم ببناء الأنبوب الذي يحقق إيراداته من رسوم النقل الذي سيتقاضاها من الحكومة.

والأفكار الأولية تضع خطاً للانابيب بمسافة تبلغ في مجملها حوالى ٩٥٠ كيلومتراً يربط في مرحلته الثانية من مصفاة الزرقاء القريبة من عمان إلى ميناء العقبة التي ينوي الأردن إقامة مشروع مصفاة «أوفشور» حديثة للتصدير.

وكانت طاقة الأنبوب التي جرى الحديث عنها ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ الف برميل يومياً.

وقال مسؤولون في عمان إن الأردن سيسعى لطمأنة العراق انه ليس بصدد تحول مفاجئ إلى مصادر بديلة أخرى في الأمد المنظور ولا زال على استعداد للبحث في «التعاون الإستراتيجي على المدى الطويل» في مشاريع مشتركة تدارسها مع العراق منذ تطور علاقاته الإقتصادية في اعقاب انتهاء أزمة الخليج في سنة ١٩٩٠ . وأشار مسؤول صناعي أردني إلى ان مشروع خط الأنابيب مع العراق حيوي في كل الأحوال واستراتيجي لأنه ينوع مصادر الإمداد بينما لا يتعارض مع تحسين علاقاته مع دول الخليج والتي يضع امكانية استيراد بعض النفط الخام ومشتقاته منها ضمن الاحتمالات الممكنة في المدى القصير.

وقال انه على الرغم من ان الأردن حريص على تنويع مصادر إمداد الطاقة فإن اقتصاديات شراء النفط من العراق حالياً تفوق على المدى القريب، على الأقل، «الكلفة الإقتصادية العالية للتحول إلى النفط السعودي».

وسيصعب على الأردن عمل ذلك في حالة التحول إلى النفط السعودي الذي سيضطر الأردن لتسديد قيمته بالعملة الصعبة.

فبموجب اتفاق سنوي يبرمه الأردن مع العراق لتزويده بما يساوي ٧٥ الف برميل يومياً من النفط الخام يحصل الأردن على ٢٥ الف برميل يومياً من الخام بأسعار عالمية مخصوماً منها دولار واحد مقابل تكاليف النقل التي يتكبدها الأردن.

ويشتري الأردن ما يساوي ٢٥ الف برميل يوميا من المشتقات بأسعار السوق في حين انه يحصل على ٢٥ الف برميل يومياً بأسعار مخفضة.

وحصل الأردن على موافقة لجنة العقوبات في الأمم المتحدة على هذه الترتيبات التي يتم إيداع حصيلة ايراداتها البالغة ٤٠٠ مليون دولار في حساب في «البنك المركزي الأردني» يسدد فيها قيمة صادرات أردنية صناعية وأدوية ومواد غذائية مسموح تصديرها الى العراق.

لأنها تسعى إلى رفع طاقة إنتاجها النفطي

الكويت تطالب «أوبيك» بزيادة حصتها ٢٠٠ ألف برميل يومياً

■ تعتزم الكويت حفر مزيد من الآبار وادخال تحسينات على بعض مراكز التجميع بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠٠٥.

وتنخفض طاقة إنتاج النفط الخام بالكويت حالياً عن ٢,٥ مليون برميل يومياً بقليل في حين تبلغ طاقة التكرير حوالى ٨٠٠ الف برميل في اليوم.

ولقد تم وضع خطة للإرتقاء بمستوى الطاقة الإنتاجية تتركز اساساً على اجراء دراسات مكمنية ثلاثية الأبعاد بالمشاركة مع بعض بيوت الإستشارات العالمية والشركات الأجنبية وحفر ابار استكشافية وتطويرية وبناء منشآت سطحية لإنتاج النفط وتوسعة وإدخال تحسينات على بعض مراكز التجميع ومشاريع الإستخلاص الثانوي.

وكان تمّ أيضاً استكمال بعض الدراسات الخاصة بحقول النفط الكويتية بعد الأضرار التي لحقت بها من جراء العمل العسكري العراقي سنة ١٩٩٠ و١٩٩١ .

وتقدم شركتا «شيفرون» و«بريتش بتروليوم» مساعدة فنية في الدراسات الخاصة بالمكامن الكويتية. وقدرت السفارة الأميركية حجم الخسارة الناجمة عن اشعال حقول النفط الكويتية خلال حرب الخليج بنحو ١,٠٧٤ مليار برميل من النفط الخام. وفي الكويت حوالى ٩٦ مليار برميل من الإحتياطي الممكن استخراجه.

من جهة ثانية ذكرت مصادر على رفعة في المستوى ان حكومة سعد العبد الله تريد زيادة بمقدار ٢٠٠ الف برميل يومياً في حصتها البالغة مليوني برميل يومياً إذا قررت «أوبيك» زيادة سقفها الإنتاجي. فالكويت سبق ان امتنعت عن توقيع بعض اتفاقيات الحصص في اجتماعات «أوبيك» السابقة عندما اعترضت على الحصة المخصصة لها في إطار السقف الإنتاجي للمنطقة الدولية البالغ ٢٤,٥٢ مليون برميل يومياً.

وكان عبد المحسن المدعج، وزير النفط، قد تحدث في وقت سابق عن قيام دول منتجة غير اعضاء في «أوبيك» بزيادة انتاجها بما يؤدي إلى هبوط اسعار النفط وقال: «للأسف لا يوجد تجاوب من قبل بعض هؤلاء المنتجين وبالأخص منتجي بحر الشمال لدعوات المنظمة بشأن المحافظة على مستويات للإنتاج تسهم في تحقيق التوازن المطلوب في السوق». ومضى المدعج قائلاً: «إن تحديد المنظمة لسقف إنتاج معين والتزام دولها بحصصها المقررة وفقاً له تقابله زيادة في الإنتاج من قبل المنتجين الكبار من خارج المنظمة لإمتصاص اي زيادة في الطلب. وبذلك لا تحصل المنظمة على حصة في هذه الزيادة في الطلب كما لا يتحقق الإستقرار المطلوب في الأسعار».

ودعا المدعج للتعاون بين الجانبين من داخل المنظمة وخارجها كي تستقر السوق النفطية وتصل الأسعار الى المستويات المناسبة».

وتملك الكويت احتياطياً من النفط يبلغ نحو ٩٢ مليار برميل وتقدر قدرتها الإنتاجية بـ ٢,٥ مليون برميل يومياً.

وأشارت مصادر كويتية عليمة الى أن المسؤولين الكويتيين لم ينتهوا بعد من مناقشة إمكانية مشاركة شركات اجنبية في التنقيب عن النفط في الكويت وتطوير حقول جديدة مع استخدام أساليب جديدة للإستخراج ربما باستخدام أموال وخبرات من شركات أجنبية ستمنح في المقابل شكلاً من أشكال المشاركة.

ويدرس مسؤولو «مؤسسة البترول الكويتية»، المملوكة أصلاً من الدولة، اشكالاً متعددة للتعاون الأجنبي.

وترجح المصادر العليمة ذاتها ان يكون التعاون المذكور على شاكلة اتفاق للخدمات الضخمة او الحصول على حصة. ولم تتفق الكويت على اي من هذه الترتيبات مع شركة نفط أجنبية منذ تأميم صناعة النفط سنة ١٩٧٥ .

«ألبا» البحرينية للألومينيوم تريد تطوير مواردها من المواد الخام

■ كشفت شركة ألبا البحرينية، وهي أكبر منتج للألومينيوم في الشرق الأوسط، انها تدرس الإستثمار في مشاريع لتطوير مواردها من مادة الألومينا وغيرها من المواد الخام اللازمة لصناعتها.

وقال رئيس الشركة غودفين توفت، انه تم اعداد دراسة للجوانب الفنية للمشروع قدمت إلى الحكومة البحرينية للتصديق عليها.

وأضاف توفت إن «هناك فرصة لتطوير مواردنا من مادة البوكسايت التي تدخل في صناعة الألومينيوم والموجودة في السعودية والهند إضافة الى امكانية الحصول على فحم البترول من الكويت».

وتقوم شركة «ألبا» حالياً باستيراد هذه المواد من الولايات المتحدة واوستراليا لإستخدامها في انتاج الألومينيوم النهائي والذي يتم تصدير معظمه إلى اليابان ودول آسيوية أخرى.

ولم يقدم توفت مزيداً من التفاصيل عن هذا المشروع، لكنه أوضح أن «ألبا» قد تتملك مشاريع تطوير تلك المواد الخام او تسهم كشريك مع مالكي تلك المواد.

وكانت الشركة بدأت انتاجها في اوائل السبعينات بمعدل ١٢٠ ألف طن سنوياً ثم ارتفع هذا الإنتاج ليصل إلى حوالى ٤٦٠ ألف طن في السنة الماضية نتيجة التوسعات التي اجرتها الشركة على خطوط الإنتاج لمواجهة الطلب المتنامي في الأسواق العالمية.

وتعتزم الشركة اجراء توسعات جديدة ليرتفع الإنتاج إلى نحو ٥٠٠ ألف طن في سنة ١٩٩٧ . وسيتم تمويل هذه التوسعات من خلال قرض بقيمة ١٣٠ مليون دولار وقعت اتفاقا بشأنه الشهر الماضي.

وكشف توفت عن وجود خطة لزيادة الطاقة الإستيعابية لخطي الإنتاج الأول والثاني مما سيرفع اجمالي الإنتاج في المصنع إلى ٥٢٠ الف بحلول سنة ٢٠٠٠.

وأشار إلى ان تلك الزيادات دفعت «ألبا» كذلك إلى دراسة خطط لتطوير أنشطتها التسويقية والتي تتم حالياً من خلال الشركة السعودية البحرينية لتسويق الألومينيوم.

وتمتلك الحكومة البحرينية ٧٧ في المائة من شركة «ألبا» في حين يمتلك صندوق الإستثمار العام السعودي ٢٠ في المائة منها وشركة بريتون للإستثمار الألمانية بقية الأسهم.

اللورد برايور رئيساً لغرفة التجارة العربية ـ البريطانية

■ تنتهي في آخر هذا الشهر رئاسة السير ريتشارد بومونت لغرفة التجارة العربية ـ البريطانية في لندن بعد انتهاء أعمال المؤتمر الصناعي الثالث بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي الذي ينعقد في مسقط عاصمة سلطنة عمان بين ١٦ و١٨ تشرين الأول/ اكتوبر الجاري.

وسوف يحل محل السير ريتشارد في رئاسة الغرفة اللورد برايور، رئيس مجلس إدارة الشركة الصناعية الكبرى «جنرال الكتريك». والرئيس الجديد للغرفة كان من أبرز وزراء حكومة الليدي مارغريت ثاتشر في الثمانينات قبل اعتزاله وتحوله إلى القطاع الخاص في مطلع التسعينات.

على الرغم من الحظر الأميركي

إيران لا تزال تبيع أكثر من نصف صادراتها النفطية

■ ذكر عدد من تجار النفط في الخليج ان «شركة البترول الوطنية الإيرانية» لا تزال تبيع اكثر من نصف صادرات إيران النفطية على أساس تسليم هذه الكميات للمشترين بسبب الحظر التجاري والإستثماري، الذي تفرضه الولايات المتحدة على ايران.

وقال هؤلاء أنّ «مبيعات شركة البترول الوطنية الإيرانية المباشرة لا تزال مرتفعة.. وقد باعت الشركة ١,١ و١,٢ مليون برميل يومياً الشهر الماضي».

وكانت الشركات الأميركية قبل الحظر تستلم حوالى ربع صادرات إيران النفطية البالغة ٢,٥ مليون برميل يومياً. واستند البيت الأبيض إلى مزاعم برعاية إيران للإرهاب وسعيها للحصول على أسلحة نووية، وهي تهم نفاها علي أكبر هاشمي رفسنجاني في خطب وتصريحات رددها بعده غير مسؤول في طهران.

وكان تقرير لنشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) قد أورد أن صادرات «شركة البترول الوطنية الإيرانية» وشركتين تابعتين لها تسجل إرتفاعاً مستقراً منذ ايار (مايو) الماضي وبلغت ١,٢٤ مليون برميل يومياً في تموز/ يوليو الماضي بالمقارنة مع ٥٩٤ الف برميل يومياً سنة ١٩٩٤ عندما كانت الشركات الأميركية تستلم النفط الإيراني بوساطة ناقلاتها الخاصة او ناقلات مستأجرة.

وقالت «شركة غالبريث» لسمسرة السفن، إن شركة الناقلات الوطنية الإيرانية التابعة «لشركة البترول الوطنية الإيرانية» قد تسعى لإستئجار حوالى ٢٠ ناقلة عملاقة خلال ايلول/سبتمبر الماضي لتصدير نفطها.

وقال تجار إن قيام «شركة البترول الإيرانية» بتوصيل النفط بعرضها الى

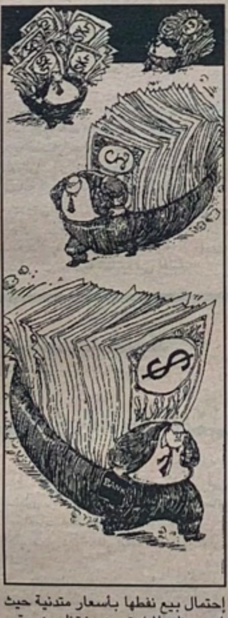

إحتمال بيع نفطها بأسعار متدنية حيث ان معظم المشترين ينتظرون حتى اللحظات الأخيرة لشراء احتياجاتهم من النفط الإيراني. ولكن تقويماً لأسعار خام إيران الثقيل، وهو الخام الأساسي، يظهر ان الأسعار لم تتأثر بسياسة توصيل النفط الى الزبائن.

ويؤكد مسؤولون في «شركة البترول الوطنية الإيرانية»، إن مبيعات الشركة الآجلة وخاصة لزبائن منطقة البحر المتوسط، استوعبت الكميات التي كانت الشركات الأميركية تستلمها قبل الحظر.

● نقل عن مسؤول رفيع المستوى في «شركة الكيمياويات الوطنية» قوله ان عائدات إيران من صادرات البتروكيماويات تقفز بما يقل قليلاً عن الثلث في السنة الفارسية الحالية.

وأضاف مجتبي خسرو تاج يقول، إن صادرات السنة الفارسية الحالية التي تنتهي في اذار/ مارس المقبل ستبلغ قيمتها ٣٥٠ مليون دولار على الأقل مقابل ٢٧٠ مليوناً في السنة السابقة حين باعت إيران مليوني طن.

وقال خسرو تاج، إن اكثر من مليون طن من البترولكيماويات بيعت بين بداية السنة الفارسية الحالية في ٣١ اذار/ مارس و٢٢ اب/ أغسطس الماضي بقيم ١٨٠ مليون دولار. وأضاف أن مجمع البتروكيماويات في «بندر إمام» مثل ٦٠ في المائة من هذه الصادرات.

وإيران هي ثاني اكبر منتج للبتروكيماويات في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية. ويتوقع المحللون ان يبلغ انتاج إيران السنوي من البتروكيماويات حوالى ثمانية ملايين طن، ويتوقع مسؤولون حكوميون قائمون على التخطيط ان يزيد إلى ١٥ مليوناً في نهاية القرن.

وكان خسرو تاج أعرب في وقت سابق عن الأمل في أن تتوقف واردات إيران من المطاط والبلاستيك فور بدء الإنتاج في مصنع جديد للبتروكيماويات بمدينة تبريز بحلول ٢٠ اذار/ مارس المقبل.

وقال ايضا ان حاجة القطاع الزراعي من النايلون ستلبى بالكامل عقب إفتتاح وحدة جديدة لإنتاج البولي ايثيلين في بندر إمام في وقت سابق من الشهر الحالي.

وزير السياحة المغربي محمد العلوي المحمدي لـ«الميزان»:

نسعى لجعل السائح الأجنبي صديقاً والعربي شريكاً

● قال الذين رافقوا مسيرة محمد العلوي المحمدي، وزير السياحة المغربي، ان الرجل أحد أبرز مهندسي حزب «الإتحاد الدستوري»، الذي لم يتنازل عن الغالبية تحت قبة البرلمان المغربي منذ تأسيسه سنة ١٩٨٤ . وأضافوا أنه على الرغم من تقلب الحزب في أكثر من تشكيلة حكومية خلال السنوات العشر الماضية، ظل محمد العلوي المحمدي المؤثر الأول في الأحداث ولكن بعيداً عن الأضواء، مع أنه تولى مسؤولية وسائل الإعلام الناطقة بلسان هذا الحزب، فلم يوقع افتتاحية واحدة باسمه. وحين عمل في سلك المحاماة لسنوات طويلة جانب الأضواء واكتفى بالنجاحات في أعقد القضايا والدعاوى القضائية. لكن محمد العلوي المحمدي بعد تعيينه وزيراً للسياحة انتقل فجأة إلى دائرة الضوء، وبعد عرضه للسياسة السياحية الجديدة أمام لجنة شؤون البحر والسياحة البرلمانية، أثار جدلاً وانقسم الناس بين منتقد لتلك السياسة وبين مؤازر ومؤيد لها وللوزير. «الميزان» التقت الوزير محمد العلوي المحمدي ودار بينهما الكلام:

■ بداية، ما هو مفهوم كلمة سياحة لدى وزيرها في المغرب؟

- «ان مفهوم هذه الكلمة متطابق مع مقولة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في كتابه «التحدي» ومفادها، ان السياحة في نظرنا ليست هي فن انتحال اكبر كمية من المال في اقصر مدة من الزمن من السائح الأجنبي، بل هي استقبال الضيف حسب التقاليد المغربية والحرص على إحترام هذه التقاليد بقدر الإمكان في عهد السياحة الجماعية، ليشعر زوارنا بالسعادة بين ظهرانينا، وإذا كان هناك من يقول انه من اللازم أن يصبح السائح عنصراً دعائياً للبلد الذي يزوره، فإننا نقول، انه ينبغي ان نجعل من هذا السائح صديقاً».

وبتقديري ان ما تعنيه هذه العبارات هو ان السياحة جسر للتواصل الحضاري وتبادل المعارف والمعلومات من أجل إزالة الشوائب العالقة بهذه الحضارات تسهيلاً لإقامة العلاقة الشرعية فيما بينها، والمتمثلة في تبادل المصالح، سواء على المستوى الفردي او المؤسساتي أو لجهة التعاون الإقتصادي ما بين الدول.

وإذا كان هذا التعاون محكوماً فيما مضى بالحاجة، فإن ثنائية العرض والطلب، حيث يفوق العرض الطلب، جعل الجودة هي الفيصل، لذلك فإن السائح المسكون بهاجس الإستثمار سيكتشف من خلال حياته اليومية في المغرب جودة المكان والمادة الإستهلاكية مع زهد تكلفتها، وقطعاً سيفكر ويقارن ليجد ان التعاون مع المغرب أفضل من حيث الجودة وأضمن من حيث الربح، وأقوم من حيث الترحيب بالمبادرة والتسهيلات الممنوحة».

■ هذا هو المضمون العام لسياستكم السياحية، لكن تبقى وسائل التنفيذ؟

- «لقد تركزت السياسة الجديدة للوزارة على إحتواء، ومعالجة المظاهر السلبية التي واجهها السائح في المغرب او في أي مكان آخر، وهذه المعالجة تبدأ أولاً، من خلال التعاون الوثيق بين السلطات الأمنية والجمارك وشركات النقل وبيننا من أجل أن يكون إستقبال الضيف في المستوى الرفيع الذي نبه له جلالة الملك، ولهذا فكرنا في إنشاء وحدات من الشرطة السياحية المدربة تقنياً والمؤهلة في مجال تكنولوجيا العلاقات الإنسانية لأداء مهامها التي تجمع ما بين التوجيه والإرشاد والمساعدة للسواح والمواطنين عامة، وبين الوقاية والمراقبة والردع للعناصر غير المرغوب فيها، ذلك ان الشعور بالأمن يعني عدم التعرض الى الأذى مهما كبر أو صغر شأنه.

وثانياً، فكرن في إنشاء شارة سياحية توضع بواجهات المتاجر والمطاعم والفنادق ووكالات السفر، وكل الأماكن المرتبطة بالصناعات السياحية لعدم تعريض السائح للإبتزاز الذي شكل ظاهرة عامة يعاني منها السائح في كل مكان.

ثالثاً، إتخذنا الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة التسول، اخذين بعين الإعتبار معالجتها اجتماعياً لتعم الفائدة المجتمع المغربي كله، ولأن الأمر ليس سهلاً بدأنا بأهم المناطق السياحية.

رابعاً، ننظم لتحريك حملة توعية واسعة تسهم فيها فعاليات السلطة ووسائل الإعلام ورجال التعليم للتعريف بأهمية السياحة اقتصادياً واجتماعياً وحث المواطن على تنقية الأجواء المحيطة بالسائح، فضلاً عن إعادة تصنيف الفنادق للحد من المفارقات وضمان إيواء مريح لكل حسب طاقته وإمكانياته».

■ مؤكد ان الشعور بالراحة والإطمئنان يبعث على إضفاء صفة الديمومة للعلاقات، خاصة إذا توافرت شروط تبادل المنافع والمصالح الإقتصادية؟

- «نعلم ان في المغرب الكثير الذي يغري السائح المستثمر لإغتنام الفرصة، لذلك نحن نضع بين يديه الإمكانات المتوافرة من خلال اعلاميات تلقائية، ولأن إمكانيات المغرب الإستثمارية وفيرة فإننا نفكر الآن في إقامة مجلس أعلى للسياحة تحت رئاسة جلالة الملك ومساهمة كل الفعاليات الإقتصادية والإجتماعية، لتخطيط إستراتيجية لعام ٢٠٠٠. وبداية نفكر حالياً بإنشاء «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» وهي وكالة عقارية سياحية تعنى بتجهيز وتسويق التراث العقاري في إطار إستراتيجية إستثمارية شاملة، كما شرعنا بمراجعة مختلف النصوص القانونية والتنظيمية والمسطرية الخاصة بهذا القطاع، واقترحنا على الجهات المختصة التعديلات الواجب إدخالها على قانون الإستثمار وتنقيته من النصوص التي تكرس الطابع الروتيني، فضلاً عن تعديل القوانين المتعلقة بمزاولة المهن السياحية ليكون الرضى صلة الوصل بين مختلف الأطراف».

■ من المسلم به ان السائح عموماً والعربي خصوصاً لم يعد يكتفي بجمال الطبيعة والمآثر التاريخية وتنوع الطقس والرقصات والمظاهر الفلكلورية، فماذا أعددتم لهذا الجيل الجديد من السواح؟

- «أعددنا له الكثير، ابتداء من السياحة الجبلية والإيكولوجية، فالمغرب يكاد يتفرد بها، حيث انتشرت في بلادنا إرضاء لرغبة المولعين بالمشي على الأقدام أو التجول على ظهور الدواب، وعشاق العودة إلى الطبيعة الفطرية الصافية، وأساليب الحياة الريفية الأصلية، ولهؤلاء رسمنا مسالك خاصة وهيأنا أماكن الإيواء في القرى والمداشر وزودناها بكل المتطلبات ووسائل الراحة. والواقع ان هذا النوع من السياحة يجتذب سنة وراء أخرى اعداداً كبيرة من المثقفين والأثرياء، الذين أرهقتهم الحياة العصرية بازدحامها وتلوثها والمظاهر الأخرى التي يأخذونها عليها.

ونظراً الى طقس المغرب المعتدل خاصة في المناطق الجنوبية، أعددنا كل ما يلزم لمزاولة السياحة الرياضية، مثل «الغولف» الذي اجتذب اعداداً هائلة من السواح، والتنس والغطس والراليات بمختلف أنواعها والرياضات الشراعية بحراً وجواً».

ويتابع الوزير المحمدي قائلا:

وبالنسبة إلى الأشقاء العرب، فبرغم توافر إمكانيات ممارسة السياحة والرماية وركوب الخيل، فإننا أعددنا مناطق غابوية مهمة لممارسة الرياضة الأثيرة لديهم، وأعني صيد القطا والصيد بالصقور وزودناها بمختلف متطلبات الحياة اللائقة بهم، سواء تعلق الأمر بالإيواء أو المواصلات والإتصالات الحديثة إلى جانب كافة الحاجيات والوسائل التي تضمن الراحة والسكينة.

ولرواد السياحة الإستشفائية، استكملنا إعداد المناطق المختصة بعيون المياه المحيطة بمدينة «فاس» التاريخية، وفي منطقة الرشيدية حيث الإستشفاء بالرمال من الروماتيزم، فكل هذه المناطق أعدت بما يضفي على إقامة السائح الأمن والألفة والسعادة. ومما لا شك فيه ان المهارة المغربية في مجال سياحة المؤتمرات معروفة لدى الجميع».

■ هذا يعني انكم أعددتم كل ما يلزم لإدخال شعار «سنة السياحة العربية» إلى حيز الوجود؟

- «في الواقع هذا الشعار مرفوع بالنسبة إلينا بصفة دائمة، فما نوفره للسائح العربي، سواء كان قادماً من البلدان الشقيقة او المهاجر الأوروبية والأميركية، لا مثيل له في اماكن أخرى، وقد يصح القول أن هناك منافسة دولية على هذا السائح، لكن ما يميز السياحة العربية في المغرب عن غيره، هو إلى جانب ما سبق ذكره في إطار الإسترواح او المصالح الإقتصادية، ان هذا السائح سيجد أمامه كل خيارات الحياة السياحية ليقتني منها ما يريد. فالراغب في الإصالة ومآثرها وتقاليدها العريقة سيجدها بكامل زينتها وحيويتها من مدن مثل «فاس» و«مراكش» و«الرباط». والمولع بالحداثة والمعاصرة بكل مظاهرها سيجد ضالته في مدن مثل «طنجة» و«الدار البيضاء» و«اغادير». والهائم بعشق الطبيعة وصفاء الفطرة الإنسانية سيجد حضنها الدافئ. فضلا عن كل هذا تحيط به الأخلاقيات والقيم السماوية والخصال والشيم العربية الأصلية، في ضوء الحريات الفردية التي يمارسها الزائر اسوة بكافة المواطنين المغاربة».

■ بالإنتقال إلى لغة الأرقام ما هو مضمون السياحة في إقتصاديات المغرب؟

- «بكلمات زهيدة، المداخيل السياحية تأتي في المرتبة الثانية لموارد العملات الصعبة بمعنى انه بمقدمة المكونات الأساسية للسقف الإقتصادي للبلاد».

■ هذا يدعو إلى إلقاء نظرة على السنة الماضية إذا تفضلتم؟

- «بكل فرح، لقد حققت السنة الماضية أي ١٩٩٤ نحو إحدى عشر ملياراً ونصف مليار من الدراهم (الدولار ٨,٠٤٪ من الدراهم) ولقد اتسم هذا الرقم بالمقارنة مع سنة ١٩٩٣ بتراجعات رصدناها في ما يلي، ١٣,٢٪ بالنسبة الى السياح الدوليين، و٢٢,١٪ بالنسبة الى السياح الأجانب الذين يختلط فيهم العرب بالأفارقة بالآسيويين، في حين ارتفعت حصيلة الزوار المغاربة القاطنين بالخارج بنسبة ٨,٣٪».

■ وما هو سبب هذا التراجع؟

- «يعود هذا التراجع، إضافة الى الأسباب والمظاهر السلبية التي أوضحتها فيما مضى عبر البرامج المعدة لإحتوائها، إلى أن الإعتداء الشنيع الذي كان فندق مراكش، «اسني» مسرحاً له في الصيف الماضي، شكل طعنة غادرة للسياحة المغربية».

■ يشكو بعض الأشقاء العرب من مضايقات إجراءات روتينية تتعلق بالفيزا، فضلا عن الشكوى من ارتفاع التذكرة على الطائرة المغربية، وايضاً مدة صلاحية التذكرة السياحية التي تقتصرها الخطوط المغربية في ٣٥ يوماً مع ان غالبية شركات الطيران الأجنبية والعربية تمدد صلاحية هذه التذكرة إلى ثلاثة أشهر؟

- «أولاً، بالنسبة الى اجراءات الفيزا فقد نظمنا اجتماعات مع الجهات المختصة واتخذنا الإجراءات اللازمة لتسهيل عملية الحصول عليها في اقرب الآجال، كما نتباحث حالياً مع شركة الخطوط الملكية المغربية بصدد أسعار تشجيعية للتذاكر السياحية، إضافة الى الأخذ بعين الإعتبار لفترة صلاحية هذه التذاكر. ونحن نثق بتفهم إدارة الخطوط لهذا الأمر ونتوقع ان يتبلور هذا التفهم في فترة وجيزة وبما يرضي الأشقاء العرب».

■ معالي الوزير قبل ان نشكركم على صراحتكم ورحابة صدركم، ما الذي تودون ان تختتموا به حديثكم الموجه الى السياح عامة والعرب خاصة في القارات الخمس عبر «الميزان»؟

- «أود بدوري أن أشكركم على هذه المبادرة وأقول لقراء «الميزان» أهلاً وسهلاً بكم في بلدكم المغرب».

الوزير محمد العلوي المحمدي في المؤتمر الصحافي الذي عرض فيه الخطوط العريضة للسياسة السياحية الجديدة.

الوزير محمد العلوي المحمدي مع سفير تركيا لدى المغرب وحديث يتناول هموم السياحة

«السرير الطائر» على الخطوط الجوية البريطانية

■ بدأت الخطوط الجوية البريطانية اليوم تقديم خطة لمدة ثلاث سنوات بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني تهدف إلى إجراء تطوير شامل على السفر عن طريق الجو.

وهذا البرنامج المعروف باسم «إينسايت» يشتمل على إجراء تحسينات جذرية لكل جانب من جوانب خدمة العملاء، وذلك بالإعتماد على برنامج بحوث شامل ومبتكر يعتمد على إستطلاع آراء العملاء لم يسبق ان أجري مثله في صناعة الطيران.

وسوف تبدأ هذه التحسينات اليوم مع بدء تقديم خدمة «كلوب وورلد» للرحلات البعيدة المدى وبرنامج النادي التنفيذي للمسافر كثير الترحال.

وستقدم خدمة درجة أولى ذات شكل جديد تماماً وقد أصبحت تعرف الآن بإسم الأولى وسوف تبدأ اعتباراً من هذا الشتاء، فيما ستشمل التغييرات المقصورات الأخرى في الطائرة الواحدة تلو الأخرى. ومن المؤكد أن كل مسافر من مسافري الخطوط البريطانية سوف يستفيد من هذه الخطة.

ويقف وراء هذه التغييرات الإدراك بأن المسافرين يريدون ان يعاملوا كأفراد. والأمور المهمة التي تلقى الإقبال عليها هي الراحة والخدمة الشخصية والمرونة والإختيار.

ولأول مرة فإن كل مسافر من مسافري الدرجة الأولى ستقدم إليه كابينة مستقلة خاصة به يمكن له إستعمالها كمكتب خاص او كغرفة اجتماعات صغيرة او كمركز للترفيه أو كغرفة طعام لشخصين او كغرفة نوم وهي متكاملة حيث يوجد فيها سرير مسطح بالطول الكامل.

وفي درجة «كلوب وورلد» تتم زيادة الحيز المتوفر بين صفوف المقاعد بمعدل الربع وتمت إعادة تصميم المقاعد بالكامل ويطلق على المقعد الجديد إسم «المهد الطائر» بالنظر إلى ما يوفره من مستوى اكبر من الإسترخاء، من خلال قاعدة فريدة يمكنها أن تميل وتوفر قدراً أعظم من الراحة والإسترخاء.

وفي إطار الإهتمام بتقديم أسلوب جديد لخدمة العملاء اثناء السفر يعاد تدريب أطقم المقصورة لتقديم أسلوب شخصي أكثر في الخدمة فيما تعطى للوجبات طابعاً جديداً بالكامل، وعلى الأرض فإن الخطوط البريطانية تعمل على تيسير الإجراءات بالنسبة إلى المسافرين عند الوصول والمغادرة.

وفي السنة المقبلة سيعاد تدشين درجة «وورلد ترافيلر» وهي المقصورة الرئيسية في الرحلات العابرة للقارات بتقديم مقاعد جديدة وأكثر توفيراً للراحة وأكثر أنواع أنظمة الترفيه والمعلومات المتقدمة المتوفرة في العالم حيث ستوفر اختياراً من ٢٤ قناة فيديو وقناة سمعية بالإضافة إلى إتاحة امكانيات التسوق وألعاب الفيديو وجهاز هاتف. ستبدأ تجربة هذا النظام في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

وتعليقاً على ذلك قال السير كولين مارشال، رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية البريطانية في تصريح له: «بعد الوقوف على آراء عملائنا أصبحت لدينا فكرة وافية عن متطلباتهم وأولوياتهم الحقيقية. وقد ركزنا كل اهتمامنا عليهم في نطاق تطوير خدمتنا. وقد قالوا لنا ما يريدون تماماً من شركة للطيران وقمنا بالإستجابة لما يريدون. وذلك في جميع أنحاء العالم».

وأضاف قائلا: «في الثمانينات كان اهتمام الخطوط الجوية البريطانية ينصب على «إبداء الإهتمام بالناس» والآن فإننا «نهتم بالأفراد في المقام الأول».

وأشار قائلا: «في الوقت الحاضر فإننا ننطلق بسرعة إلى الأمام في رحلتنا المتواصلة لتحسين كل جانب من جوانب ما نقدمه إلى كل مسافر من مسافرينا من خلال خدمة فردية ومبتكرة وتؤمن قيمة متطورة مقابل ما يدفع فيها من مال».

الوقت للإسترخاء في المقصورة الفردية الخاصة على طائرات الخطوط الجوية البريطانية

تمدد براحة تامة في سرير مقاس ٦ أقدام و٦ بوصات (١٩٨ سنتيمتراً) في الدرجة الأولى

مقعد «السرير» الجديد في درجة كلوب وورلد على طائرات الخطوط الجوية البريطانية

بروفيل

أمير المصالحة...

يقاس سعي الدول إلى التقدم والتميز بسعي حكامها إلى المصالحة الوطنية، ويبدو أن أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، بعد فترة من التردد والتوتر، قد بدأ يسير مسيرة جدية إلى المصالحة مع فئات معارضة في بلاده. وفي هذا دليل على أن دولة البحرين تقدر تقدمها حق قدره وتحرص عليه لئلا يتبدد في مسارب الإنقسام والتناحر الأهلي.

ومع ان بعض المعارضين يقول انه لن يقع في الوعود كما وقع المعارضون السعوديون على الشاطئ الآخر من البحرين في الإحساء، فاقبلوا على المصالحة لكن الطرف الحاكم ممثلاً بالأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية لم يف بما وعد، فإن مجرد القول بفكرة المصالحة الوطنية يعتبر تقدماً ملموساً بحد ذاته.

وقد يكون أحياناً ان الحاكم يستسهل اللجوء إلى القوة لأنه يملكها فتغريه السهولة، لكن المرونة باتجاه اللين والحوار والمصالحة وإن كانت أصعب في البداية، الا انها أنفع وأسلم في النهاية.

وفي التاريخ العربي اشتهرت «شعرة معاوية»، تعبيراً عن المرونة والحوار مع الآخرين حتى لا يستعمل الحاكم سيفه حيث يكفيه سوطه ولا يستعمل سوطه حيث يكفيه لسانه.

ولئن كانت المعارضة مفهومة في دعواها من حيث عدم الركون إلى الوعود، فإن أصحاب المطالب يجب أن يتذكروا دائماً انهم هم أعداء مطالبهم إذا طرحوها في إطار مطلق. اي ان يحصلوا على كل ما يريدون دفعة واحدة أو لا يريدون شيئاً. وبهذا المعنى فإن المعارضين السعوديين في المنطقة الشرقية كانوا أبعد نظراً حتى ولو لم يحصلوا على شيء في بادئ الأمر.

وقد قلنا لمسؤول إعلامي بحريني في لندن أخيراً إن الدول الصغيرة مثل البحرين ولبنان لا تستطيع أن تدافع عن نفسها بقوة السلاح، بل بالصورة الحسنة التي تكونها في أنظار العالم الخارجي. فهي بذلك تستطيع أن تؤكد ذاتها ككيان له معنى يبرر خصوصيته بحيث تكون منفعته في منفعة الآخرين، فلا يشعر أحد بضرورة الإستغناء عنه.

وقلنا للمسؤول البحريني ان بلاده لا تملك موارد كبيرة مثل جيرانها وشركائها في مجلس التعاون الخليجي، لكنها تملك مورداً بشرياً ممتازاً يؤهلها لدور متميز. وقد أثبت الأوفشور المصرفي البحريني بأنه تجربة ناجحة، لأنها التجربة العربية الأولى التي أفرزت المصرفين الوحيدين اللذين يمكن وصفهما بأنهما من المؤسسات العالية الملامح وهما «إنفستكورب» و«المؤسسة العربية المصرفية». وإذا كانت «إنفستكورب» قد استعجلت طرح أسهم شركة «غوتشي» التي تملكها في الأسواق العالمية، ربما تأكيداً لهويتها العالمية المستحقة، فإن «المؤسسة العربية المصرفية» قد لجمت عن مواصلة اتجاهها تحت وطأة الضغوط الأميركية والإذعان لتلك الضغوط غير المبررة.

وإذا كان لأمير البحرين أن يسجل لنفسه مأثرة إقتصادية متقدمة في هذا الإطار، فإنه بامكانه ان يكون رائداً في السعي إلى إقامة أول مؤسسة عربية مصرفية ذات أفق عالمي حقيقي بحث المؤسستين المذكورتين «إنفستكورب» و«العربية المصرفية» على الإندماج في مؤسسة واحدة كبرى على غرار ما جرى بين بعض البنوك اليابانية وما جرى بين بعض البنوك الأميركية، لأن العصر المقبل هو عصر المؤسسات العملاقة. والمؤسستان البحرينيتان المذكورتان هما اكثر المؤسسات العربية أهلية لإتخاذ هذا المدار الرفيع.

فقلة الموارد بالمقارنة لا تحول دون خلق موارد بديلة إذا كان أهل البلاد مؤهلين لذلك. وقد قلنا للمسؤول البحريني على سبيل التفكهة ان «الميزان» بين الصحف العربية مثل البحرين بين الدول النفطية «قليلة الموارد عديدة الوسائل»، لكن هذا الإنجاز الكبير الذي تخلق به الموارد دولة غير ذات موارد، يبقى غير محصن في غياب المصالحة الوطنية الأكيدة. فالمصالحة مورد بحد ذاتها وهي دعامة جميع الموارد الأخرى. ولهذا يمكن القول إن اتجاه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى الحوار مع المعارضين ومصالحتهم، هو إتجاه أكيد ويمكن فهمه في الإطار المشار اليه كتحصين للإنجازات السابقة بحيث تتمكن البحرين من اجتياز الضائقة الإقتصادية الطارئة بشكل يتيح لها الدخول الموثوق في تجارب جديدة مؤملة.

وكون البحرين أول دولة في المنطقة تستقبل شبكة الإتصالات الدولية «انترنت»، يشكل دليلاً إضافياً على الرغبة الحقيقية في دخول التجارب الجديدة المؤملة، بل يشكل ثقة البحرين بنفسها من حيث مواكبة العصر وخلق الموارد البديلة.

ولا أحد يستطيع أن ينكر ان هناك أصابع خارجية لها دور في خلق الإضطراب في البحرين، منذ ان ادعت إيران ان لها حقاً في ضم البحرين إليها في أيام الشاه محمد رضا بهلوي. لكن إقبال حاكم البحرين على المصالحة مع المعارضين يشكل بحد ذاته، وبصرف النظر عما تسفر عنه هذه المحاولة، استعداداً لمعذرة عن ضلوع البعض في الأدوار الخارجية، فكأنه بذلك قبل عذرهم وإن لم يأتوا إليه معتذرين على قول الشاعر:

إقبل معاذير من يأتيك معتذراً
إن برّ عندك فيما قال أو فجرا
فقد أطاعك من أرضاك ظاهره
وقد أجلك من يعصيك مستترا

لكن الكثيرين من المعارضين البحرينيين، إن لم يكن سوادهم الأعظم، يرفضون أن يقال عنهم أن لهم صلات خارجية وخاصة مع إيران، لأن منهم من يضع عروبته فوق كل اعتبار.

وعندما يتحفظ هؤلاء، أو بعضهم، على «المصالحة بالطريقة السعودية»، فإنهم ولو على سبيل المقارنة يؤكدون بصورة غير مباشرة عمق الإرتباط والعلاقة المميزة مع المملكة السعودية، وهو تأكيد آخر على عروبتهم ولو من موقع مختلف. وهذا الترابط، حتى في إطار التحفظ والإنتقاد، يشكل جسراً لا يقل أهمية وحيوية عن «جسر الملك فهد» الذي يربط البحرين بالبر السعودي في المنطقة الشرقية.

وإذا أعيدت صياغة ما يقول المعارضون البحرينيون، فإنه يعني انهم كانوا يتمنون لو ان المصالحة التي اقبلت عليها المعارضة السعودية أقيمت على أسس أوضح، لكان ذلك وفر عليهم وعلى حكومة البحرين الكثير من الإحتكاك السلبي الذي ما كان له لزوم. وبهذا المعنى فإن اعتراضهم هو على سقف المصالحة السعودية لا على مبدأ المصالحة او الرغبة فيها.

وفي تقديرنا ان السقف البحريني للمصالحة هو أساساً أعلى من السقف السعودي لأن في البحرين تجربة قديمة وناجحة، ولأن أمير البحرين لم يسقط تلك التجربة من الحساب وإن كان قد أسقطها مؤقتاً من الحياة السياسية بسبب ظروف الإضطراب التي مر بها الخليج كله منذ حرب الخليج الأولى.

والبحرينيون عموما، وهم أهل جزيرة، أقدر الناس على مواكبة المد والجزر، وعلى الإلمام بتعاقبهما، وعلى الحفاظ على الجزيرة ذاتها من تلاطمهما إذا ارتفع الموج. وقد قلنا لبعض الأصدقاء البحرينيين ان الشيء الأهم في الكيانات الصغيرة أن تكون القلوب على البلد لا على السلطة. وما من قوة خارجية تستطيع ان تزعزع الكيان الصغير ما لم يكن هناك قابلية لذلك من الداخل. وكما عرف البحرينيون مدها وجزرها، عرفوا أيضاً حلوها ومرها. وقد يكون ذلك من طبيعة الأشياء، إذ يقال ان البحرين سميت كذلك لأنها تقوم على بحر من المياه العذبة تحت مياه البحر المالحة!

الضيف

من الطحين إلى نقل البترول إلى تجارة الأدوية

بهاء البساتني يصبح... فرمشاني!

■ رجل الأعمال السوري، المتعصب للبنانيته بهاء البساتني، باعتباره يحمل الجنسية اللبنانية، وكان مقيماً في لبنان وله مصالح هناك منذ اكثر من ثلاثين سنة، اتخذ لنفسه تجارة جديدة هي تجارة الأدوية ممثلا شركات كوبية للأدوية.

وهكذا حط بهاء رحاله في أقصى الأرض، وفي الدولة الإشتراكية الوحيدة الباقية في العالم بزعامة فيدل كاسترو، الذي أخذ يفتح أبوابه شيئاً فشيئاً للرياح الراسمالية.

ولذلك، لم يكن مستغرباً أن يكون بهاء البساتني في عداد الوفد اللبناني إلى هافانا في الشهر الماضي برئاسة وزير الصحة «الدكتور» مروان حماده، وإلى جانب جاك صراف رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين. فالشيء الغريب، ولا نقول المستغرب أن يتاجر بهاء بالأدوية، لأنه إشتهر بتجارات أخرى أقرب إلى «المناخ الشرقي» كالطحين والنفط والنقل البحري، مما يذكرنا بشريكه السابق علاء الدين البحري الذي سقطت به طائرته الخاصة فوق مصر، وبقي سرها مجهولاً إلى اليوم.

طبعاً، وظيفة التاجر المحترف أن يتاجر، وهذا من حقه، كما أن من حقه أن يتاجر بأي سلعة مشروعة متاحة في الأسواق. لكن التجارة فيها أيضاً إختصاصات يحاول التجار التمسك بها والإشتهار عليها، إلا إذا بارت فيبحثون عن غيرها.

وقد قال لنا صديق مشترك إن تجارة بهاء السابقة لقيت بواراً، وان احواله المالية لم تكن على ما يرام في الأونة الأخيرة، مما دفعه إلى طرق باب الادوية الكوبية بل إنا هناك من يقول إنا هذا التقلب في الأحوال التجارية لتاجر معروف مثل بهاء البساتني، قد بدأ منذ سقوط طائرة شريكه علاء الدين البحري، قبل اكثر من ١٥ عاماً، واختفاء الشريك الملي، مما اثار زوبعة من التكهنات والتحقيقات بدأت في الصحافة، وانتهت في البيت الأبيض في واشنطن وفي وكالة إستخباراته في «لانغلي».

ولا ندري ما إذا كان وجود بهاء في كوبا من شأنه أن يثير عليه نقمة العم سام، باعتبار انه يفرض حصاراً على جزيرة كاسترو كالحصار المفروض على زميله صدام حسين في العراق. لكن المرجح، انه لن تكون عليه مثل هذه النقمة لشفاعة الوزير حمادة المقبولة شفاعته لدى «الباب العالي» كما يقولون.

ثم انه ما ان هدات عاصفة اختفاء طائرة البحري التي يقدر البعض انها اسقطت خطأ بصاروخ أرض - جو، فاختفت معها أشياء وأسرار كما يقال، حتى وجد بهاء من يتربص به و«يلطي» له أمام منزله في منطقة «كنزنغتون» في غرب لندن، ليطعنه بسكين في رأسه، فنجا بلطف من الله لكثرة حسناته. والى الآن ما زالت تلك الحادثة غامضة ومجهولة الأسباب.

حتى ان حادثة الطعن في الرأس تلك بدت في حينه مستغربة من حيث «أداب الطعن». فهناك طعن في الصدر، وهناك طعن في الظهر، لكن احداً لم يسمع عن الطعن في الرأس إلا عند وقوع حادثة بهاء البساتني!

ويدعي بعض أصدقاء بهاء، ممن أشرنا إليهم سابقاً أن صديقهم بهاء ليس مليئاً بقدر ما توحي المظاهر، لكنه يسير على قاعدة «صيت غنى ولا صيت فقر» لأن صيت الغنى أمر جوهري وحيوي في عالم التجارة. فالناس لا تتاجر مع الفقراء، والتاجر يحب أن يظهر دائماً بمظاهر الغنى والأغنياء حتى ولو لم يكن غنياً.

ومنهم من يقول ان تقلب احوال بهاء عائد إلى تقلبه في تجاراته فانطبق عليه المثل القائل «كثير الكارات قليل البارات»، أي أن الذي يتعاطى باكثر من مجال لا يجني كثيراً او مثل ما يجني المختص بتجارة واحدة.

فقد ورث بهاء تجارة الطحين عن والده، وكانت تجارة خيرة تنضح بالبحبوبة إن لم يكن بالغنى. لكن مع بزوغ فجر النفط في الخليج وتدفق الثروات الطارئة على بعض اللبنانيين والسوريين، ومنهم أصدقاء لبهاء، عز عليه أن يقضي حياته في المطاحن وبين أكياس الطحين، فيما حياة البراميل تتدحرج حوله، فخرج إلى البحر برفقة البحري. و«طار» البحري في الجو وبقي بهاء على البر وألقت سفنه مراسيها.

لكن تحول بهاء إلى «فرمشاني» يتاجر بالأدوية الكوبية المصنوعة في ديار كاسترو، أمر له مدلول ينبئ بتحول بهاء من التجارة إلى الصناعة فيكون في هذه الحالة قد انتفع برفقة جاك صراف، حيث أشاح عنه بعض أصدقائه القدامى عندما علموا بسوء أحواله كما يقال... والله أعلم.

والواقع أن صناعة الأدوية في كوبا صناعة متقدمة جداً، وان القطاع الطبي فيها هو القطاع الذي يعكس الإنجازات الحقيقية للثورة الكوبية بإتاحة فرص التعليم العالي والبحث العلمي لجميع الكوبيين. وتعريف البساتني العالم العربي بهذه الصناعة يعد مأثرة رائدة وسط الدعايات المغرضة، والإنحياز الكلي إلى الصناعة الغربية، مع ان في الغرب ذاته من يقول ان صناعة الأدوية الأوروبية والأميركية تصدر إلى العالم الثالث أدوية غير مجربة أو مصدقة في الغرب. ومن القائلين بذلك شارل مدور اللبناني الأصل، نجل العالم الراحل السير بيتر مدور، حامل جائزة نوبل في الطب، الذي قام بحملة واسعة ضد شركات الأدوية الغربية لهذا السبب مشابهة لحملة اللبناني الآخر رالف نادر ضد شركات السيارات الأميركية.

ثم إن في كوبا جالية لبنانية قديمة وعريقة، عاش ابناء الجيل الثالث منها في ظل ثورة كاسترو ومنهم من شارك فيها واحتلوا فيها مناصب رفيعة بينها مناصب وزارية. وهذا الجيل من أبناء وأحفاد المهاجرين اللبنانيين اختلف باختلاف الظروف عن سابقيه. فسعى إلى العلم والتقدم حيث كان الآباء والأجداد يسعون إلى الثروة والمال شأن المهاجرين إلى أصقاع أخرى من العالم. لعل بهاء البساتني بعد تحوله إلى «فرمشاني» قد أصبح إشتراكياً أيضاً!

النـاس

● المملكة العربية السعودية، احتفلت بـ «اليوم الوطني» كعادتها في كل عام، فوزّعت «إعلانات التقدم والرقي والإنجاز والإستقرار» على صفحات معظم الصحف العالمية، وفلشت «ملاحق الخير» في عدد من المجلات العربية، أما سفراؤها فأقاموا الحفلات ورقص بعضهم «العرضة النجدية»، ونظم بعضهم القصائد، وغاص بعضهم في التراث وتجنب جميعهم المسائل الحساسة في السياسة وغيرها لأن اليوم الوطني هو يوم عيد!

● بدعوة من رئيسها السير ريتشارد بومونت وأمينها العام عبد الكريم المدرس أقامت غرفة التجارة العربية - البريطانية عشاءها السنوي في فندق غروفنر هاوس يوم الخميس في ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر الجاري برعاية رئيس المفوضية الأوروبية جاك سانتير (رئيس وزراء لوكسمبورغ السابق) وعصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية.

● علي جيدة، سفير قطر في لندن احتفل بالعيد الوطني الرابع والعشرين، فأقام حفل إستقبال كبير في فندق «كلاريدجز» حضره اكثر من ألف مدعو من كبار الرسميين والسياسيين والديبلوماسيين والصحافيين عرباً وإنكليز.

● عادل ساتر، القائم بأعمال سفارة البحرين في لندن، سافر إلى اسكتلندا، حيث حضر إحدى جلسات مؤتمر حزب «الأحرار الديموقراطيين» في غلاسكو، ثم انتقل منها إلى أدنبرة، فزار جامعتها ومكتبتها وتفقد قلعتها.

● منى، زوجة الرئيس الياس الهراوي، قالت في باريس، وهي في طريق عودتها إلى بيروت من بكين، حيث حضرت «مؤتمر المرأة العالمي» على رأس وفد من ٢٤ سيدة ان اكثر ما فاجأها هناك هو اكتشافها بأن المرأة الصينية متعلمة ومثقفة(...). واضافت رداً على سؤال، إن المرأة اللبنانية نجحت كثيراً في «البيزنس»(...) خصوصاً في هذا العهد وعلى أيام هذه الحكومة.

● الوزير إيلي حبيقة حلّ في لندن لبضعة أيام وإتخذ من فندق «كارلتون تاور» مقراً لإقامته، حيث كان يستقبل ويودع وهو بالقميص و«الجينز» تشبهاً بالوزير وليد جنبلاط.

● النادي العربي في لندن رعا فيلم «حنان عشراوي: امرأة لزمنها» الذي انتجته وأخرجته مي المصري، بمشاركة جان شمعون. تبع العرض، الذي جرى في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية نقاش بأصوات عربية وانكليزية.

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL
مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.
المكاتب: CONGRESS HOUSE 14 LYON ROAD HARROW ON THE HILL MIDDLESEX HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873
بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص. ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران
التوزيع في أنحاء العالم: Johnsons International News Millington Road, Hayes, Middlesex UB3 4AZ Tel: 0181- 561 7705 Fax: 0181- 561 7454
الاعلانات: PROXIMA Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: 0181 863 9558 FAX: 0181 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738